

**مبادئ الدولة والقيادة
لدى مراجع الحوزة العلمية**

**مقاربة في رؤى
الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني**

**تأليف
سامي البغدادي**

المقدمة

يتناول هذا الكتاب الدولة وماهيتها (شكلها، مرجعيتها، علاقتها بالأمة) لدى أربعة من كبار المفكرين والقادة الاسلاميين، هم: الإمام الخميني "قدس سره" والسيد السيستاني، والسيد الصدر، والمولى النائيني رحمهم الله، وفي إطار معالجة مفهوم الدولة من حيث المنهج، فإن العنوان المقصود هو تلك الدولة التي بدأ التفكير بإنشائها في مطلع القرن العشرين، حيث انهارت الدولة العثمانية وريثة الدولة العباسية، وقام نظام ملكي مستبد في إيران أي مدني، وباتت المنطقة العربية نهياً لأطماع الاستعمار.

وجاء الحديث عن إنشاء هذه الدولة في إطار صحوة فكرية شملت ثلثة من المستنيرين العرب والایرانيين والأتراك في الوقت ذاته، ولا شك أن الأطراف الثلاثة كانوا قد عانوا الأمرين من سياسات الاستبداد والتعسف والظلم الذي لحق بشعوبهم، فحولها في نهاية المطاف إلى ممتلكات متنازع عليها، وجعلها فريسة للطامعين، وفي أحسن الأحوال مراكز لاستيراد المواد الخام وتصدير البضائع المصنعة إليها، حيث شكلت المنطقة أسواقاً لأوروبا الصناعية الناهضة بفعل عصر التنوير والنهضة وما تلاهما من ثورة صناعية واكبت فيها الدول الصناعية الناشئة آنذاك قوة عسكرية واقتصاداً ناهضاً وتطوراً بدأ يغزو كل المجالات، وهو ما أثر على تأثيراً بالغاً في أنماط التفكير والاتجاهات الفكرية والأدبية والثقافية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مما أسهم في بدأ حركة تنوير شملت كما ذكرنا بلاد الشام ومصر والعراق وإيران وتركيا، ولا سيما أن نخبة من هؤلاء زاروا الغرب، أو اطلعوا على نتاجاته الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ لذلك لم يكن مصادفة ظهور جمال الدين الأفغاني والنائيني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده، وجامعهم الأساسي الخلاص من المستبد والحكم الاستبدادي، وبناء دولة قوية متطورة حديثة تعيد للعرب والإسلام مجدهم الغابر.

إننا ونحن نتابع تطور مفهوم الدولة لدى المراجع الذين اخترناهم لا بد أن نعتمد منهجاً أقرب إلى مقارنة مفهوم الدولة الحديثة الذي سعوا إليه.

والمقارنة هنا مشروعة؛ ذلك أنه - بغض النظر عن مرجعية الدولة أو محتواها (دولة دينية، دولة مدنية، مزيج من الاثنين) وشكل السلطة (ولاية الفقيه، ولاية الأمة، دولة عادية، دولة رشيدة) - لا يلغي أن كل مقومات الدولة الحديثة كانت مجالاً معمقاً للحوار في ضمن أطر تناسب الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والديني والحضاري للمنطقة، وعليه فإن جملة من العناوين آنفاً، بل شملت أيضاً المفكرين والمثقفين والمرجعيات الدينية في تلك الحقبة، وأبرز هذه العناوين هي:

* الدستور الذي كان محط اهتمام الجميع بما هو منظم للعلاقات بين السلطة والمجتمع، وإليه تحتكم الأمة والسلطات.

* الهيئة التشريعية (البرلمان): بما هو أداة للتشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.

* الانتخابات: بما هي ممارسة وآلية لانتخاب السلطات التشريعية التنفيذية وتداول السلطة.

* فصل السلطات: (السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - القضاء).

مؤسسة بنية السلطة والدولة

إن ما سبق من مقومات شكلت وما زالت أبرز مكونات الدولة الحديثة، ومن ثم فإن مقاربتنا لمفهوم الدولة ستأخذ نموذج الدولة الحديثة، آخذين بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والحضارية والاجتماعية والسياسية والتاريخية لمنطقتنا، وهو ما يؤخذ بعين الاعتبار في إطار كل المجتمعات.

النراقي وولاية الفقيه

وفي السياق نفسه توجه المولى أحمد النراقي (١٢٤٥هـ) إلى تعزيز موقع الفقيه، وبوأه مركز السلطة بطرحه نظرية (ولاية الفقيه) فقد أثبت للفقيه كل ما هو للنبي والإمام "عليهما السلام" <إلا ما أخرجه الولي من إجماع نص أو غيرهما>، بناء على أن الشارع منح الولاية إلى الأنبياء، ثم الأوصياء، ثم الفقهاء. وقد أصبح هذا المعنى الذي قدمه النراقي هو المعنى الاصطلاحي للقائين (بولاية الفقيه) فقد استدل على جواز الولاية للفقهاء وحصرها فيهم بالأخبار والإجماع والضرورة والعقل^١.

ولم يكتف النراقي بتوسيع ولاية الفقيه في الأمور الحسبية، بل تجاوز ذلك إلى الأمور الولاية، فوسّع وظيفة الفقيه، لتشملها بشكل مطلق، وأثبت للفقيه كل ما يثبت للمعصوم، إلا ما استثناه الدليل، وجعل الأدلة الواردة على ضرورة وجود لإمام معصوم لانتظار أمور الناس أدلة لضرورة وجود الولي الفقيه للسبب نفسه، وبنى بهذا أساساً وإطاراً محدداً للقائين بنظرية (ولاية الفقيه).

^١ ولاية الفقيه للنراقي / طبعة دار التعارف: ص ٥٢.

الباب الثاني

ولاية الفقيه بين النائبي والصدر

يمكن الاستدلال من خلال تحليل كتاب النائبي (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) الذي أصدره عام (١٩٠٩)، والذي عالج مسائل الحكم والملة بخلفية سياسية وارشادية فقهية قوية^١، ونظرة عصرية جديدة من خلال رؤيته التأسيسية لقيام حكومة اسلامية شرعية تعتمد القانون والدستور أساساً لعملها.

واقترح النائبي نظاماً دستورياً يمثل تطوراً هاماً في حياة الأمة الاسلامية في مطلع القرن الماضي، فقد كان يسعى إلى الخروج من قيود السياق المتعارف عليه؛ كي يقدم أطروحته الجديدة التي لا تصدر عن فلسفة الانتظار ونفي الدولة في عصر غيبة المعصوم، وهو بذلك ابتعد عن خصوصيات التراث الشيعي التي تؤكد مفاهيم الإمامة ونيابة الإمام وولاية الفقيه، فقد سعى إلى ذلك من خلال تقديم نظرية للدولة تعتمد على التراث الاسلامي ككل، دون استغراق في الخصوصية الشيعية، متفادياً السجال بين الإمامة والخلافة؛ ذلك أنه يبني رؤيته على قاعدة الشورى، ليؤسس دولة اسلامية دستورية برلمانية، مستندلاً بأراء السنة في دحض مسوغات السلطة الاستبدادية وصوافية مجلس الشورى الذي اقترحته، إضافة إلى آراء الشيعة.

وتعتمد هذه الرؤية (المنهج) على توجه فقهي جديد يستهدف إعادة وصل خطوط الارتباط بين الشريعة وتطورات الحياة، عبر اعتماده أسبقية مقاصد

^١ صلاح عبد الرزاق، الاصلاح السياسي عند المفكرين الاسلاميين - الاسلام والديمقراطية: ص ٥٧.

الشريعة, ذلك أنه يحدد الهدف (دولة اسلامية), ثم ينطلق لتكيفه في ضمن إطاره الصحيح اجتماعياً وأخلاقياً, قبل البحث عن أحكامه.

فقد جاء في الفصل الأول من الكتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) ما يلي:
العنوان حقيقة السلطة المجعولة في الدين الاسلامي, والكلام فيه يقع في مقامين:
الأول: في بيان مبدأ تحديد اختيارات السلطنة والحكومة المجعولة, والذي نصت عليه الشرائع والأديان, وذلك من خلال إقامة الوظائف والمصالح النوعية.
الثاني: في الكشف عن درجة هذا التحديد وبيان حقيقته.

في الأمر الأول: إن الهدف من تأسيس الحكومة وتنظيم القوى ووضع الخراج وغير ذلك هو: حفظ وتنظيم البلاد وتربية الشعب والاهتمام بأمر الرعية... مما لا شك فيه أن السلطة التي صرحت بها الأديان والشرائع وأقرها كل عاقل - سواء كان المتصدي غاصباً أو محقاً - هي عبارة عن تحمل الأمانة والمسؤولية؛ صيانة لنظام الأمة, فيها تقام الحدود والوظائف المتكفلة بمصلحة الأمة... الحقيقة أن السلطة هي من قبيل تولية بعض الموقوف عليهم أمر تنظيم وحفظ موقوفة مشتركة وإيصال كل حق إلى صاحبه, ليصل إلى استنتاج مفاده: من هنا عبر أئمة وعلماء الإسلام عن السلطان بالولي والوالي والراعي, وعلى الناس بالرعية.

ويتابع:

على كل حال فإن حقيقة السلطة من وجهة نظر الإسلام وجميع الشرائع والأديان السابقة تعود إلى باب الإمامة وولاية أحد المشتركين في الحقوق الإنسانية العامة, من دون أن تكون هناك أي ميزة للشخص المتصدي.

أما الأمر الثاني: فقد تبين مما قلناه سابقاً أن الأساس الذي يستند إليه مذهبنا نحن الإمامية هو قولنا بالعصمة في الولاية علي سياسة أمور الأمة, ولا يتوقف هذا التحديد عند رفع الاستبداد, بل ينتهي إلى درجات أخرى.

وأما بمقتضى أهل السنة الذين لم يشترطوا في الوالي مطلقاً أن يكون معصوماً, ولا أن يكون منصوباً من قبل الله سبحانه وتعالى, بل يكفي فيه اجماع أهل الحل والعقد, فإن درجة الحد من الاستبداد الناتجة عن هذا الرأي وإن كانت

لا تبلغ ما يقتضيه مذهبنا، إلا أن عدم تخطي الوالي الكتاب والسنة النبوية هو من الشروط التي اعتبروها لازمة الذكر في نفس عقد البيعة عندهم، وبهذا ينتهي إلى القول:

وعلى هذا الأساس فإن السلطة الاسلامية لا بد أن تتحدد بعد الإستثارة والاستبداد كحد أدنى، مع غض الطرف عن أهلية المتصدي، وما يلزمه من العصمة وغيرها من الأمور التي يختص بها مذهبنا (إن هذا هو القدر المتيقن بين الفرقين والمتفق عليه من قبل الأمة، ولا ريب أنه من ضروريات الدين الإسلامي). ويتابع شارحاً وجهة نظره في مسألة (ولاية الفقيه): من جملة الثوابت الموجودة في مذهبنا نحن الإمامية: أنه في عصر الغيبة - على مغيبه السلام - هناك ولايات تسمى بالوظائف الحسينية، لا يرضى الشارع المقدس باهمالها لأننا نعتقد أن نيابة فقهاء عصر الغيبة قدر متيقن فيها وثابت بالضرورة، مع عدم ثبوت النيابة العامة لهم في جميع المناصب؛ إذ أن الشارع المقدس لا يرضى باختلال النظام وذهاب بيضة الاسلام، ومن جهة أخرى نجد أن اهتمام الشارع بحفظ البلدان الاسلامية وتنظيمها أكثر من اهتمامه بسائر الأمور الحسينية، وما يثبت لدينا بما لا شك فيه نيابة الفقهاء والنواب العموميين في عصر الغيبة فيما يتعلق بالوظائف المذكورة.

ويتابع بعد معالجة للحكم الدستوري ومجلس الشورى - القانون قائلاً:
إننا اليوم لا نفتقد العصمة فحسب، بل نفتقد ملكات التقوى والعدالة والعلم عند المتصدين، وأكثر من ذلك توجد في المتصدين سمات وخصائص تناقض تماماً ما ينبغي أن يكون عليه المتصدون، وهذا ما نشهده جيداً في الوقت الحاضر، وكل ذلك يحتم علينا الاصرار والتأكيد على ضرورة تحديد وتقنين السلطة الاسلامية بتلك الدرجة المسلم بها والتي عرفتها.

ويتابع حول (الهيئة التي يقترحها للرقابة على الحكومة، والتي دعاها الهيئة المسددة) إن الهيئة المسددة التي يراد تأسيسها وفقاً لمذهبنا نحن الإمامية تحل محل العصمة بدرجة ما، ووفقاً لمباني أهل السنة تحل محل القوة العلمية وملكة

التقوى العدالة, والهدف من هذه القوة هو حفظ السلطة الاسلامية وصيانتها من الانحراف والتبدل ومراقبتها؛ لئلا تتجاوز الحدود المرسومة لها وابقائها داخل النطاق الطبيعي لها.

أما الشهيد الصدر, فقد تبني موقفاً اقرب تارة وأبتعد أخرى عن رؤية النائيين؛ ذلك أن الولاية بالنسبة إليه لا يمكن عزلها أو فصلها عن فكر الدولة الاسلامية, فهو يشترط ولاية الفقيه لقيامها حيث يقول: «المبادئ الأساسية صيغت صياغة مفهومية, وتحققت في ولاية الفقيه ذلك أن الإمام هو المستودع للرسالة», فالنبي هو حامل الرسالة من السماء باختيار من الله تعالى له ربانياً, والمرجع هو الإنسان الذي اكتسب من خلال جهد بشري ومعاناة طويلة الأمد استيعاباً حياً وشاملاً ومتحرراً للإسلام ومصادره, وورعاً معمقاً يروض نفسه عليه حتى يصبح قوة تتحكم في كل وجوده وسلوكه, ووعياً اسلامياً رشيداً على الواقع وما يزخر به من ظروف وملابسات؛ ليكون شهيداً عليه, والنبي والامام معينان من الله تعالى تعييناً شخصياً, وأما المرجع, فهو متعين تعييناً نوعياً, أي: إن الاسلام حدد الشروط العامة للمرجع, وترك أمر التعيين والتأكد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها.

من هنا كانت المرجعية كخط قراراً إلهياً, والمرجعية كتجسيد في فرد معين قراراً من الأمة, ويعود ليؤكد أن ولاية الفقيه إضافة إلى أساسها (الفقهية) جذرية لكل الأنظمة السياسية السائدة في البلدان الاسلامية (القصد تشكل حلاً جذرياً) ذلك أن خلافة الأمة والشورى تنتج عنها دولة ذات بعد جماهيري وقاعدة شعبية, أي: دولة تكون نتيجة لانتخابات شعبية, لا لانتخابات العلماء فحسب, ولكن برغم هذه العلاقة بين الدولة والجمهور (القصد أنها قائمة على انتخابات شعبية), فإن ولاية الفقيه بارتكازها على الأساس الديني تنبع من الأمة, فهي مطلب تتجاوز الإنسان بحكم مرجعيتها الإلهية, ذلك أن الدولة الاسلامية مؤسسة على القرآن الكريم والسنة الشريفة والإرادة الشعبية الاسلامية, إنها إذن واجب شرعي ومطلب شعبي.

إن الإمامة والولاية بعد الاقرار بهما كما ورد، قد تمت معالجتهم من قبل الإمام الصدر على أساس الأدلة¹ الاجتماعية، وحلل الأبعاد الفلسفية لهما، وذلك من موقع ادخال القضية الاجتماعية والسياسية في صميم إيمان المؤمن، ولم يعالجها من خلال النص فقط، بل من خلال الموقع النقدي من التاريخ (الاسلامي على وجه الخصوص)، ومن خلال تحليل علمي للظروف الاجتماعية والمستوى الفكري والذهني للمسلمين بعد وفاة الرسول "صلى الله عليه وعلى آله"، فالإمامة حكم شرعي تمثل حالة من الوعي الاسلامي باعتبار ارتباطها بالنبوة، وهي في نفس الوقت ضرورة يحتمها الواقع.

فالإمامة واجب شرعي وظاهرة تاريخية تتطلب وجودها المرحلة اللاحقة لعصر الرسول "صلى الله عليه وعلى آله" وبهذا المعنى هي امتداد للنبوة، لا يمكن تصورها خارج المشروع الحضاري الاسلامي، أي: خارج مبدأ الاسلام الصالح لكل زمان ومكان، ومبدأ الاسلام دين ودولة.

كما أن رؤيته للدولة الاسلامية تمثلت في أنها وحدها المؤهلة لتنظيم الشعوب الاسلامية؛ لأنها هي الدولة الوحيدة التي يتوافق محتواها القيمي والمفهومي مع ضمير الأمة وذهنية العالم الاسلامي، فالدولة عندما تكون متناقضة مع العقيدة، تتناقض كذلك مع سلوك المسلم وبنائه النفسي، ويؤدي ذلك إلى استحالة تحقيق النهضة وانجاح مشاريع التنمية.

فالتجارب التشريعية وصلت إلى نتيجة، والدول القومية في العالم الاسلامي خير شاهد للدولة على ذلك، فقد أدت هذه المشاريع إلى استلاب الشعوب الاسلامية والازدياد في تخلفها وتبعيتها للغرب؛ ذلك أن للدولة جانبين مترابطين ومتداخلين (العقائدي والسياسي)، فالدولة الإسلامية لها أهداف وغايات عقائدية: تحرير المستضعفين، وتحقيق القيم الملازمة لخلافة الإنسان أصالة.

¹ صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق.

إن الدولة الإسلامية ترفض المذهب الفردي, أو مذهب عدم التدخل المطلق في الشؤون, وتؤمن بأن وظيفتها تطبيق شريعة السماء التي وازنت بين الفرد والمجتمع, وحثت المجتمع بمقدار ما يعبر عن أفراد, وما يضم من جماهير تطلب الحماية والرعاية.

الباب الثالث

الإمام الصدر اقترب وافتراق

يقترّب الشهيد الصدر كثيراً وأحياناً إلى درجة التطابق مع المشروطة (الدستورية) للنائيني في آليات بناء الدولة الإسلامية، مثل: (الانتخابات)، ومجلس شورى، أو هيئة مسددة، والدستور، والحرية، وأن تكون الانتخابات شعبية، وليست محصورة بالعلماء فقط.

وعلى الرغم من أنه عالج الإمامة والولاية من منظور الأدلة الاجتماعية والفلسفية، وليس من خلال النص فقط، وهكذا فعل النائيني، إلا أنه اختلف معه حول (ولاية الفقيه المطلقة) التي يربط الشهيد الصدر قيام الدولة الإسلامية بها، ويصل في توصيفها - كما ذكر - إلى أنها مع كونها محتمة الوقوع، فهي تمثل حالة من الوعي الإسلامي، وهي امتداد لثورة لا يمكن تصورها خارج المشروع الحضاري الإسلامي.

وهو بهذا من حيث أراد أو لم يرغب سعة إلى إقامة دولة إسلامية على وفق المذهب الإسلامي الشيعي، في حين أن النائيني كان يصوغ رؤية ولايته لكل المسلمين، عبر مقارنة آلياته في الحكم لآليات السنة، فهو يعتبر الهيئة المسددة التي يقترح أن تحل محل العصمة، تعادل أو تحل محل القوة العلمية، ومملكة التقوى والعدالة، وكذلك الأمر بالنسبة لشروط الولاية، فقد اعتبر أنها في الجوهر تسعى للحد من الاستبداد ليصل إلى توصيف رؤيته حول الدولة والولاية (إن هذا هو القدر المتيقن بين الفرقين والمتفق عليه من قبل الأمة، ولا ريب أنه من ضرورات الدين الإسلامي).

بينما يرى الشهيد الصدر أن لا مستقبل للأمة الإسلامية بدولة لا تتضمن العناصر التي اشترطها بها (ولاية الفقيه، وتطابقها مع العقيدة)، وأنها ستبقى أسيرة التخلف والانحطاط، في حين أن النائيني يحيل التخلف والانحطاط إلى عوامل

الاستبداد، وافتقاد الحريات وغياب القانون والدستور والرقابة، معطياً أمثلة عن شعوب امتلكت زمام الحضارة والتقدم عبر تبنيتها هذه المعطيات.

وقد ابدع السيد الصدر في تحليل الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تحليلاً فذاً، أوصله إلى الهم الأساسي الذي يؤرقه المتمثل في الوصول إلى هدف الدولة الإسلامية؛ لذلك انطلق إلى تأسيس كل ما يدخل في ضروريات حيز هذه الدولة من فكر واقتصاد ودستور وآليات للشورى والانتخاب، كل ذلك في إطار من الواقع الراهن والمستقبلي بما يحمله من تصورات مختلفة تتطلب أجوبة محددة على كل المعضلات والقضايا التي يطرحها الواقع المتبدل والمتغير.

وشارك النائب في رؤية تكاد تكون واحدة في دحض العديد من المقولات السائدة في المحيط الإسلامي التي تشكك بقدرة الاسلام السياسية وأهمية إشراك الأمة بفعالية في صياغة حاضرها ومستقبلها، لقد أدرك السيد الصدر أهمية التوجه المباشر إلى الأمة، والمراعاة على وعيها الجمعي الممكن تشككه في ظروف محددة، وأهمية العمل المنظم باعتباره يؤدي دوراً منفصلاً في إنجاز أهداف الأمة، وباعتباره الآلية التي تمكن من ترجمة الأفكار والرؤى إلى جماهير الأمة وقيادتها باتجاه أهدافها.

ومثلما دحض النائب الأفكار المسبقة عن الديمقراطية (بدعة غربية) دحض الصدر اتجاهات فصل الدين عن السياسة واتجاهات رفض العمل الحزبي، والأهم أنه أسس لأشكال أداء الهيئات التي اقترحها النائب من خلال تطوير مفهوم النقد والمراجعة، والوقفات النقدية للذات أولاً، ولسير العمل والأفكار والسياسات ثانياً، وهو ما جعل رؤيته منفتحة غير مقيدة بأسوار الحزب والأفكار المقولبة الجاهزة؛ ذلك أنه كان تواقاً إلى تغيير حقيقي وجذري ينقل الأمة من حال الانقسام والضياع والتخلف عن ركب التقدم العلمي والحضاري ولهذا كان يرفض الحلول الوسطى، أو الركون إلى سياسة انتظارية وقناعة قسرية بالركون لما هو قائم، كان يسعى إلى اختصار الزمن، وحرق المراحل، ولا شك ان الظروف

الصعبة المعقدة التي واجهها الصدر في مواجهة سلطة غاشمة لم تترك أي مجال لإيجاد مساحات تواصل مع الأمة بديلاً من البطش والعنف المنظم الذي كانت تمارسه بحق الناس وصناع الرأي، تشمل قطاعات واسعة من الأمة، كما أن أفكار الصدر كانت تجابه بمقاومة داخلية أرقته وعقدت مسار حياته بين أوساطه وجماهيره، ولا ننسى استشهاداه وهو في عز عطائه ونضجه السياسي والفكري، فقد كان من الممكن أن يقدم الكثير للعراق على الصد السياسية والفكرية التي تغني مسار الأمة والدولة، وهذا ما لم يتوفر له.

الباب الرابع

الصدر الشهيد.. قضيته انتصرت

الدولة والبعد الإلهي

وهكذا كان الشهيد الصدر، فقد كان ينتظر الإسلام باعتباره الوجه الاجتماعي الثوري للعدل الإلهي، لذلك وجد نفسه ومكانه بين الجماهير التي تبحث عن هذا العدل وتستحقه، فكان أقرب إليهم من أنفسهم، وفي الوقت الذي كان باستطاعته أن يكون مع علية القوم يرفل بكل أشكال المنعة والمكانة والأمام الذي يحلم به كثيرون أقل مكانة ومنزلة منه بكثير.

الصدر لم يؤثر طريق السلامة والاستكانة؛ لأن رؤيته الفكرية والفقهية كانت رؤية من طراز فريد، إذ لا مجال لديه للفصل بين الدين والدنيا، وبين العبادة والحياة الاجتماعية في إطار رؤية شمولية، وهو ما ميّز فكره من حيث كونه فكراً رسالياً نظر للإسلام باعتباره كتلة مترابطة الأجزاء، ورأى أن الوجه الاجتماعي الثوري للإسلام يرتبط بما يتبناه الإنسان من أهداف وقيم في الحياة بوصفها الساحة التاريخية الصغيرة التي تقرر مصيره في ساحات عظيمة هائلة ومستقبلية تؤدي به إلى الخلود، وإعطائه الطاقة الروحية الكبيرة التي تشكل وقوداً مستمراً للإرادة البشرية على مر التاريخ.

إن ما سبق يفسر الكثير من جوانب شخصية الشهيد الصدر ومسلكه، فكراً وعملاً، لقد أيقن أن تشكيل وعي لدى الأمة يتطلب مراكمة فكرية وتنظيمية واجتماعية وسياسية وفقهية في كل الصعد الدينية والاجتماعية، فانصرف إلى تحليل الخيارات السياسية والاجتماعية والفقهية، تحليلاً أوصله إلى الهم الأساسي الذي كان يؤرقه، وهو محور الدولة الإسلامية، وأن من الضروري بل من الحاسم التأسيس لكل ما يدخل في حيز هذه الدولة من فكر واقتصاد ونصوص دستورية يكمل بعضها بعضاً، ولم يكتف كما فعل العديد ممن سبقوه أو لحقوه بالشعار العام (الدولة الإسلامية) وإحالتها على التاريخ، أو سير الأقدمين على أهميتهم؛

ذلك أنه نظّر (للدولة الاسلامية) في إطار الواقع الراهن والمستقبلي بما يحملانه من تطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية وسياسية تتطلب أجوبة محددة عن كل المعضلات والقضايا التي يطرحها الواقع المتبدل والمتغير بسرعة كبيرة.

فلسفة الدولة لدى السيد الصدر

وقد انطلق من دحض المقولات السائدة في المحيط الاسلامي في عصره التي شككت بقدرة الاسلام السياسي، ولم يتصدّ لها من خلال نقد مباشر وعابر، بل احوال العملية برمتها إلى جذرية عمله التأسيسي الفكري، وبهذا كشف هشاشة وضعف مقولاتهم حول العلاقة بين الدين والسياسة ومبدأ (التقية) وإن الاسلام دين عبادة!

وجاءت كتبه فلسفتنا ١٩٥٩ واقتصادنا ١٩٦١ والمنشورات الأسبوعية التي كان يخطها، وكذلك افتتاحيات مجلة الأضواء بعنوان (رسالتنا)؛ لتعبّر عن ادراك مبكر لأهمية التوجه إلى الأمة في مشروعه الفكري الجذري، ويبدو أنه أدرك أهمية التوجه المباشر إلى الأمة والمراهنه على وعيها الجمعي الممكن تشكله في ظروف محددة، مثلما أدرك أن العمل المنظم والعمل الحزبي يحتل مفصلاً أساسياً في إنجاز أهداف الأمة، بما هو حالة توسط بين الأمة وأهدافها باعتبارها الآلية التي تمكن من ترجمة الأفكار والرؤى إلى جماهير الأمة، والأهم هو قياتها باتجاه أهدافها.

ولم يكن هذا بالسهل اليسير في حينها، خصوصاً أن فكرة الحزب ارتبطت بتراث غربي سياسي بنظر البعض، ولم يكن من السهل طرحه، فكيف سيتم تقبله من قبل قيادات ومرجعيات لم تألفه، لا بل اتخذ العديد منها مواقف معادية بشكل مبدئي من الأحزاب التي قائمة في العراق في حينه وصلت لدرجة التكفير لمنتسبيه، من هنا كان هناك رفض لفكرة الحزب بدعوى أنها اسلوب غربي وليس اسلامي، وقد دحض الشهيد الصدر هذه الفكرة عبر مقارنة بسيطة مفادها: أنه إذا كان التنظيم الحزبي هو الشائع في الغرب، فإن ذلك لا يعني بالضرورة عدم امكانية اعتماد هذا الأسلوب من قبل المسلمين، لا سيما أن واقع العراق السياسي

في حينه (نهاية الستينات)، تميز بأن العمل الاسلامي في العراق يمر بحالة من الخمول، رغم أن التطورات السياسية وتسارع الأحداث كانت تفرض بناء حزب اسلامي، رغم أن الرأي السائد في الساحة الاسلامية كان رافضاً للنشاط السياسي والحزبي! وهو ما أسهم وزاد من منتقديه الذين يرون في فكره وسياساته مغامرة غير محسوبة؛ لذلك كان يشعر بالحصار، حصاراً مزدوجاً من السلطة الغاشمة من جهة ومن الوسط المحيط به من جهة أخرى، إذ لم يكن هذا الوسط راضياً عن رجل في مكانته بسلوكه الاعلامي غير المألوف، (من كتب ومشورات وافتتاحيات) لنشرات ومجلات بشكل دوري أسبوعي ولا عما يطرحه من أفكار فيها، نشعر أن الدائرة تضيق عليه، وهو ما أجبره في النهاية عن التوقف عن الكتابة فيهما، ومهد لخروجه اللاحق من قيادة حزب الدعوة.

ثم ما لبث أن أبعث قسراً عن دوره في ميدان الحركة السياسية (بعد وفاة السيد محسن الحكيم)، وهو ما جعله يتجرع مرارة خروجه بالألم والحزن، ويتساءل عن ماهية ودور النخب والمرجعيات ودورها في بناء وعي الأمة وعن الفارق بين الوعي التقليدي للأمة، وبين الوعي المؤسس على المعاناة.

ويتساءل مستذكراً هذه وتلك، لم استشهد من رموز الفئة الثانية، ولم لم يتقاعسوا عن الخوض في قضايا الأمة والمجتمع، ولم لم يتخلفوا عن انتاج الفكر بعناوينه المختلفة خدمة لفكرة ومشروع الدولة؟

ومن هنا فإن مشروعية هذه الأسئلة تعبر عن وعي الأمة لدورها الاجتماعي والسياسي، وهي تمثل جدلية المعرفة بالحاضر من خلال ما قدموه من انجازات معرفية وعلمية أكبر من قدرة الزمن على إيقافها.

لقد كان لهذه الأفكار وقع كبير على الشباب الذين توافقت رؤاهم وأفكارهم مع أفكار وتطلعات الشهيد الصدر؛ ولذلك كثر أنصاره منهم، وبهم أسهمت حركة الشهيد الصدر في تغيير الكثير من المفاهيم، وفنّدت الكثير من الإدعاءات ورفعت من النفوس تلك القدسية التي لا اساس لها في الواقع، وأسست هذه الأفكار والوعي الذي تلاها؛ لنشوء واقع جديد للعمل الإسلامي في العراق،

واقع متقدم ومتطور اساسه النشاط الذي ينبغي للمرجعية أن تقوم به لتغيير الواقع الاجتماعي السياسي، وقد برز هذا الفكر بوصفه فكراً متجاوزاً للأمر الواقع يحاول أن يعيد الأمة إلى الطريق الإسلامي، وذلك بالربط بين الدين والدنيا بحسب متطلبات النص، أي: من الواقع والعقل؛ ذلك أن حركة الأمة واستمراريتها على ساحة التاريخ تستمد ديمومتها من تطلع إنسان العالم الإسلامي إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا الفكر لا ينطلق من العواطف وردود الفعل الانفعالية، بل هو نظرة كلية إلى النص والواقع.

وفي إطار هذه العقلانية المرتبطة بالدين والواقع معاً حاول الشهيد الصدر صياغة معالم الفكر الاجتماعي السياسي الإسلامي للدولة الإسلامية، وهو ما اضطره إلى مواجهة مشكلتين:

الأولى: رفع الفكر الإسلامي عموماً إلى مستوى استيعاب الأمة بلغة العصر، وذلك دون أن يخرج من مجاله النظري المتمثل في العلاقة بين العقل والدين والمجتمع، وفي هذا فإنه يطرح قضية دون تطبيق الشريعة ضمن مشروع لمجتمع إسلامي، وضمن نظرة تربط بين الشريعة والشروط الاجتماعية والتاريخية للأمة. إن المنهج الفكري الذي عالج به الشهيد الصدر قضايا الأمة، تميز بكونه شمولياً لكل قضايا الأمة، والقضايا المثارة على الصعيد الكوني، حيال معضلات الإنسانية التي تعبر عنها الفلسفة بكل ألوانها، ولا سيما الفلسفات الغربية التي درسها بعمق ونقدها بمنهج تحليلي تفكيكي، تصدي لمكوناتها الأساسية بعيداً عن النقد المبدئي من كونها (غريبة)، وإنما من منطلق أنها لا تؤدي الغاية المرجوة التي ينشدها الإنسان، ذلك أن سمتها فصل العقل عن الدين، وهو ما كان يخلق ما أسماه (منطقة الفراغ) التي كان يرى أن الإيمان المفتقد في تلك الفلسفات عاجز عن ملئها، وأن الفلسفة الإسلامية تملك الحل لملئها بالإيمان، وهو ما جعل منهجه الفكري منهجاً إسلامياً ثورياً يخرج عن المؤلف، ويسعى إلى التأسيس لفلسفة إسلامية عصرية، تعطي معنىً جديداً للعقل في علاقته الحية بالدين.

لا شك أن الشهيد الصدر كان موقناً بأن رؤاه وأفكاره ونهجه لن يقيض لها النجاح على الأقل في حياته، ولن تكتحل عيناه بتجسيدات ملموسة لهذه الرؤى والأفكار، ولما كان مؤمناً بقدره وحياته كما اختطها، كان مؤمناً أيضاً أنه مشروع شهادة؛ ولذلك كان يجهر بشهادته المتوقعة أمام الناس، وأمام تلامذته وفي مواجهة جلاديه؛ ذلك أن خلفيته الفكرية كانت تستبطن الاستشهاد، ومن أجل التغيير كان يدرك أن استشهاد الطليعة سيكون له تأثير ووقع كبير في نفوس الأمة، وملهماً وقدوة لها للانخراط في عملية التغيير، وكانت فلسفة الاستشهاد راسخة بوعي عميق في وجدانه^١؛ إذ قال: «سوف أظل أتكلم وأتهجم على السلطة، وأندد بجرائمها، وأدعوا الناس إلى الثورة عليها، إلى أن تضطر قوات الأمن إلى قتلي في الصحن الشريف أمام الناس، وأرجو أن يكون هذا الحادث محفزاً لكل مؤمن وزائر يدخل الصحن الشريف؛ لأنه سيرى المكان الذي سوف أقتل فيه، فيقول: (ها هنا قتل الصدر)، وهو أثر لا تستطيع السلطة المجرمة محوه من ذاكرة العراقيين».

وقال في مكان آخر: «أريد أن اجبر السلطة على قتلي، عسى أن يحرك ذلك الجماهير للإطاحة بالنظام، وإقامة حكم القرآن في العراق»^٢. وقال أيضاً: «أنا أعلن لكم يا أبنائي، بأني قد صممت على الشهادة، ولعل هذا آخر ما تسمعونه مني، وإن أبواب الجنة قد فتحت لتستقبل قوافل حتى يكتب الله لكم النصر، وما ألدّ الشهادة التي قال عنها رسول الله "صلى الله عليه وعلى آله": إنها حسنة لا تضر معها سيئة، والشهيد بشهادته يغسل كل ذنوبه مهما بلغت».

إن هذا الكلام الفصيح على الشهادة، والدعوة إليها، واعتبارها على المستوى الذاتي خطوة لا بد منها لأن لا بديل لها في تلك اللحظات العصيبة التي كان يمر بها العراق، والتي تركزت بالنسبة إليه كقيمة مطلقة، لم يأتي أو يستلهم من استخفاف بالحياة البشرية أو اضعاف لقيمة وجودها (الإنساني)، بل إن الشهيد

^١ النعماني، الشهيد الصدر، «سنوات المحنة والحصار».

^٢ عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، المركز العراقي للإعلام والدراسات ٢٠٠٥.

الصدر كان يؤمن بخلافة الإنسان على الأرض, انطلاقاً من القيمة الكبرى التي كان يمثلها الوجود الإنساني, وباعتقادي لم تكن دعوة عامة إلى الاستشهاد, بل كانت دعوة خاصة تمس ذاته أولاً وقبل كل شيء, ثم النخبة, إنه خيار فرضته ظروف الواقع العراقي المحض, اختارها بحكم اختيار الاضطرار في ظل عسف السلطة المتعاضم وانهيار البنى السياسية المعارضة أو ضعفها, وتفرقها, والأهم بالنسبة إليه افتقادها للمنهج (الدولة الاسلامية) على غرار (الدولة الحديثة) وللآلية الموصلة إليها, وجاء انتصار الثورة الإيرانية, وشهد بأمر عينه مولد الجمهورية الاسلامية التي كان يناضل من أجلها, وبذل جل معرفته وفكره وحياته في سبيل الوصول إليها في ظل مرجعية (رشيدة) كما كان ينظر؛ ليزيد يقينه بإمكانية إقامة مثل هذه الدولة الاسلامية في العراق آخذاً الظروف الخاصة بالعراق عن مثيلاتها في إيران.

وهو ما يجعل درب الوصول إليها مختلفاً بحكم طبيعة وقسوة وممارسات النظام الوحشية من جهة, وتفرق القوى المعارضة وغياب الهدف الموحد والآلية للوصول إلى الهدف من جهة أخرى, فكان لا بد من كسر هذه الحلقة, من طريق الزج بالأمة كلها في معركة اسقاط النظام وبناء الدولة الموعودة, وهو لا يمكن اتمامه إلا عبر محفز قوي يستثير الأمة.

لقد أدرك الشهيد الصدر كل هذا, فأخذ يستفز السلطة لاستهدافه وارتكاب معصية قتله, علّ هذا - ويبدو أنه كان يؤمن بذلك - يحرك الساكن والساكن في برك دجلة والفرات والسماوة والأهوار وكل مياه العراق؛ ليحيلها شلالات هادرة تجرف معها النظام الصدامي وأدراجه, وتغسل جسد العراق, وتطهر جروحه المتسخن بها, هزة أرضية شعبية, لا تبقى ولا تذر من النظام وآثامه, وما ارتكبه من جرائم, وتؤسس لبناء مشروعه في الدولة الرشيدة التي ثبت بالملموس إمكان قيامها, وقامت فعلاً على الضفة الأخرى للخليج, وحتى يكون هذا ممكناً لا بد من حدث يفجر هذه القوى الهائلة المستبطنة في نفوس الأمة, وكان يعتقد جازماً أن (مقتله) كما قال آنفاً: لن يكون طمسه أو تجاوزه ممكناً وسيبقى دمه منارة تذكّر

الأجيال الحاضرة والآتية بما نادى به ومن أجله استشهد؛ لذلك نقول: الشهيد الصدر هو من تقدم نحو الموت, وليس الموت من تقدم إليه, ليعيد انتاج حياته وفكره ومثله بذات السرعة التي تقدم بها نحو الشهادة متسرع الخطأ؛ خشية أن يفقد ما اعتقد أنه لحظة تاريخية؛ ليعيد انتاج حياته وفكره ومثله بذات السرعة التي تقدم بها نحو الشهادة, فهو لم يكن متسرعاً إلى الموت والشهادة, ذلك أنه كان متسرعاً للحياة والخلود والبقاء من خلال تحقيق الأهداف التي نذر حياته لها, واستشهد من أجلها.

هكذا هم العظماء, يموتون لنحيا, لكنهم وإن غابت أجسادهم بالمعنى المادي, فإن ارواحهم تبقى وستبقى ترفرف وتحوم حول أماكنها المحببة, وأحبائها, وناسها, وأنهارها وجبالها وسهولها وأغوارها ترنو بعين إليها, وإلى قضيتها بالعين الأخرى, هل انتصرت؟ الصدر مات, قضيته انتصرت.

الباب الخامس النائبي والدولة المدنية

لقد وفرت الظروف السياسية التي رافقت نضال النائبي أرضية وبيئة أوسع وأرحب بكثير مما واجهه الشهيد الصدر؛ ذلك أن السلطة الفاجارية التي كانت قائمة في إيران اضطرت بحكم الظروف إلى الاستعانة بجهد العلماء والفقهاء، وخضعت لحركة (المشروطة) الدستورية، واستطاع هذا الاتجاه (المشروطة) أن ينتصر بعد معركة طويلة، ويقيم أول مجلس برلماني دستوري في إيران (عام ١٩٠٦م).

وقد جمع هذا الدستور بين الملكية والمرجعية والشعب، وهو ما وفر الظروف لتطوير رؤاه بهدف تطوير نظرية السلطة والدولة؛ ذلك أن النائبي كان ينطلق من النظرة التوحيدية للسلطة، فهو يقول: إن المالكية والقاهرية والفاعلية لمن يشاء، والسؤال وعدم السؤال من صفات الله تعالى، فلماذا يستولي عليها السلاطين ويتصفوا بها؟! لينتهي إلى التساؤل، لماذا لا نحدد السلطان والسلطة بالضرورة القسوى لخدمة المجتمع وتنفيذ الشريعة؟! لماذا يكون الحاكم حاكماً مطلقاً ومالكاً لرقاب الناس، وظالماً وقهاراً وآسراً {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} ولماذا لا نقيّد سلطة الحاكم بشروط وحدود.

ويقول في الفصل الأول من كتابه: إن الحاكم العادل المثالي لا يوجد، وهو كالعنقاء، وأعز من الكبريت الأحمر، وكذلك الأئمة المعصومون غير موجدين فالحكام البشر الاعتياديون، لا بد من تحديدهم، وإذا كانت العصمة أو التقوى تحدد الحاكم وتمنعه من الطغيان والتجاوز والاعتداء، فإننا يمكن أن نصل إلى هذه النتيجة بالقوانين المسددة التي تحدد صلاحيات الحاكم وذلك من طريق:

- الدستور الذي يحدد الحقوق والواجبات للحاكم والمحكومين، وهو بمنزلة (الرسالة العملية) للدولة والمجتمع.

- ترسيخ مبدأ المراقبة والمحاسبة والمسؤولية عبر مجلس شورى من العقلاء والخبراء والقانونيين والسياسيين، وهو الذي يمنع الولاية من التحول إلى الملك والمالكية، وهو مسؤول أمام الشعب.

- إن شرف واستقلال أي مجتمع يعتمد على ممارسة الأمة لحاكيته في حفظ النظام الداخلي والتربية العامة وإيصال كل حق إلى صاحبه، ورعاية المصالح العامة، والدفاع ضد تدخل الأجانب.

واقترح لعمل المجلس آلية ديمقراطية تعتمد على نظام الأكثرية، حيث يقول: إن رأي الأكثرية من المرجحات لدى التعارض، ويستفاد من مقولة عمر بن حنظلة، وهو الحل الوحيد لحفظ النظام لدى اختلاف الآراء، وادلة لزومه نفس أدلة لزوم حفظ النظام، وقد التزم الرسول الأكرم "صلى الله عليه وعلى آله" في موارد عديدة بآراء الأكثرية في أحد الأحزاب، والتزم علي بن أبي طالب × في قضية التحكيم برأي الأكثرية، وقال: إنها لم تكن ضلالة ولكنها سوء رأي، ولأن الأكثر قالوا وانفقوا على ذلك، فوافقنا.

وعليه فقد صاغ النائب رؤيته المتكاملة المتمثلة بإقامة حكم عادل ودستوري حتى في إطار دولة تحكمها سلطة غاصبة (مدنية)، وعبر عن ذلك بالقول: إن اللجوء إلى السلطة الدنيوية (غير المشروعة وغير الدينية في عصر الغيبة) ضروري؛ لحفظ البلاد وبقائها من أجل حفظ الإسلام ولو بصورة مؤقتة، فهو من جهة يرفع المشروعية عن الحكم الملكي المطلق باعتباره جزء من الحكم الدنيوي الفاقد للشرعية، لكنه يلجأ إليه على قاعدة المصلحة؛ ليفاضل بين الحكم المستبد والحكم الدستوري؛ ليصل إلى نتيجة مفادها: لما كان الاثنان يفتقران إلى الشرعية، ويقومان كأمر واقع كان اختيار أحدهما دون الآخر إنما تقرره المصلحة، (ومصلحة الجماعة التي تتحقق في ظل الحكم الدستوري خير مما في الحكم المطلق).

ويمضي النائب إلى فقه المعاملات ليخلص إلى أن انتخاب النواب ممثلين عن الجماعة <شيء يماثل عقد التوكيل لإبرام البيوع والنكاح وما شمل>. وبهذا

يفتح الباب على حق مجلس النواب (مجلس ملي) في التشريع بالتماس قاعدة منطقة الفراغ في الحياة تتطلب تشريعات تكميلية، وأوجد حلاً وسطاً بين التراث والحداثة بإيجاد برلمان منتخب مباشرة من قبل الأمة وتخصيص خمسة مقاعد للفقهاء فيه، علماً أن المرجعيات الدينية كانت ترشح عدداً معيناً يختار منه البرلمان خمسة فقط يقومون بإسداء النصح للبرلمان حول انسجام تشريعاتهم مع مقاصد الشريعة عامة، وهو ما يشبه في يومنا (المجلس الدستوري) الذي يدقق في دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان.

النائبي والشورى

يقول النائبي: إن حقيقة السلطة الاسلامية هي الولاية على مجريات سياسة أمور الأمة ومعرفة حدودها ومقوماتها، وبما أنها تعتمد مساهمة جميع أفراد الشعب في أمور البلاد كأصل مسلم به، لذا فهي تكرر مبدأ التشاور مع عقلاء الأمة، وهو ما يسمى بالشورى الشعبية العامة، ولا تنحصر بالتشاور مع بطانة الوالي وخاصته ومقربيه، فقد نص القرآن الكريم على مبدأ الشورى، وتبنته السيرة النبوية المقدسة بوصفها واحداً من أهم مبادئ الدين الاسلامي الحنيف،، وبقية هذه السنة محفوظة إلى أن تولى معاوية أمر الخلافة، والآية الكريمة {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} تدل دلالة واضحة على هذا المعنى؛ إذ تأمر الرسول "صلى الله عليه وعلى آله" - وهو العقل الكل ومعدن العصمة - بالتشاور مع عقلاء الأمة، والظاهر من الآية بالضرورة أن مرجع الضمير يعود إلى جميع افراد الأمة، من المهاجرين والأنصار قاطبة، وأما تخصيصها بالعقلاء وأرباب الحل والعقد، فهو من باب الحكمة ودلالته القرينة على المقام لا من باب الصراحة اللفظية ودلالة كلمة في الأمر؛ ذلك أن الكلمة تفيد العموم، وتدلل على أن ما يتشاور في خصوصه هي الأمور السياسية، وأما الأحكام الإلهية، فإنها لا تدخل في منطوق هذا العموم، وخروجها عنه من باب التخصص كالتخصيص.

وهو ما يعني: أن مفهوم الشورى لديه هو مفهوم التشاور مع كل أفراد الأمة، إنها عملية ديمقراطية انتخابية دون لبس، فهو يحيل القضايا والاجتماعية والسياسية

والاقتصادية وغيرها على الشعب، ويؤكد ذلك بالقول: وبالرغم من أن الآية الكريمة {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} لا تدل في نفسها على غير رجحان الشورى، إلا أن دلالتها ظاهرة في كونها تخص الأمور النوعية العامة ووضعيتها، وأنه لا بد من العمل بمبدأ الشورى في هذه الأمور.

إن المحقق النائيني بهذه الرؤية يقر مبدأً أساسياً من ابرز مبادئ قيام الدولة الحديثة، وهو مبدأ ولاية الأمة على نفسها، واستطراداً يكرس مفهوم المواطنة في إطار المساواة أمام القانون، وعليه يقر بحق غير المسلم في المشاركة العلمية الانتخابية، ويمكننا تلخيص آراء النائيني في الدولة بالمفاهيم التالية:

- ١- إن السلطة ينبغي أن تكون سلطة دستورية منتخبة من الشعب.
- ٢- البرلمان المنتخب يمارس مهامه في مراقبة ومحاسبة السلطة والتشريع.
- ٣- مبدأ المواطنة، المواطنون متساوون بالحقوق والواجبات.
- ٤- مبدأ فصل السلطات (التشريعية - التنفيذية - القضاء -).
- ٥- تكريس (الديمقراطية - الشورى) كآلية لبناء وتداول السلطة.

الفصل الثاني

الباب الأول

دولة الإمام الخميني

الولادة في جامع الهندي والاعلان في جنة الزهراء

على منصة مهابة في مقبرة الشهداء (جنة الزهراء) وبعد عودته من المنفى السري الذي استمر (١٥) عاماً، يعلن الإمام الخميني ولادة (الجمهورية الإسلامية) كأول نظام سياسي يتبنى الاسلام قاعدة لإدارة الحياة في إيران، وربما قاعدة لإدارة نظام الحياة الانسانية بعد نهاية عهد الدولة الاسلامية الأول.

لقد اختار الإمام الخميني "قدس سره" مقبرة شهداء الثورة؛ لتكون ساحة الإعلان الأول للدولة، كان بإمكانه أن يعلن ذلك الانجاز الاسلامي الكبير في التاريخ الاسلامي المعاصر من على منصة البرلمان الايراني باعتباره واجهة سياسية شعبية، وفيها ممثلون عن مختلف التيارات والطبقات السياسية والوطنية الايرانية، وكان بإمكانه أن يتحدث عن العهد السياسي الاسلامي الوطني الايراني من حسينية ارشاد التي تميّزت على الدوام بأنها منتدى المعارضة ومسرح الأفكار التنويرية والسياسية والثورية كما كان سائداً أيام مفكرها الشهيد علي شريعتي.

لقد أعلن الإمام الخميني تلك الولادة التي جاءت على أنهار من الدم والضحايا والآلام والمظاهرات المليونية واسطورة الكفاح الوطني الفريد في مقبرة الشهداء، وفي ذلك دلالة على حيوية المشروع الثوري، وأن الشهداء أحياء لا يموتون، ففي دمهم تتجلى الحرية في انصع معانيها ودلالاتها، وهي إشارة إلى أن ما انجز لا يعود ريعه السياسي والاجتماعي إلى أحد من المتفرجين أو العاملين على تخدير الأمم، بل يعود إلى الذين يفجرون الأرض عيوناً من الحرية والعدالة، كما الاعلان انتصاراً اسلامياً لقيم الحرية والعدالة.

كان في جنة الزهراء شهداء من مختلف التيارات والمشارب والاتجاهات والألوان الاجتماعية، كان فيها ابن المدينة والقريبة، والأستاذ الجامعي والطالب والفلاح، وفيها كل الأعمار والمكونات، وقد أراد الإمام في الاعلان أن يكون رسالة لكل الإيرانيين: بأن هذا الانجاز هو انجازهم، وأن العالم لا بد من أن يتنبه إلى اسهام هذه الشرائح في عملية تقييم الثورة واحترام الدولة التي أسسوها بدمائهم.

وفي فقه إمام الثورة، فإن الاعلان يكتسب اهمية سياسية تاريخية ووطنية مهمة.

سياسياً توقفت السياسة الإيرانية عن المشاركة في الصياغات الأمريكية للأحلاف الضاغطة في المنطقة، وأصبح من المتيسر ولادة عالم خال من هذه التحالفات السياسية الهجينة التي ابتلعت الثروة والسيادة، وكانت مصدراً حقيقياً من مصادر تهديدها عسكرياً وسياسياً باستمرار بوجود محمد رضا بهلوي بوصفه شرطي السياسة الأمريكية، وبدأ عهد سياسي جديد في المنطقة، تقل فيه طهران الخميني، طهران الدولة الاسلامية، كلمتها في المفاهيم الرائجة كالسيادة والحرية والاستقلال وصياغة التحالفات الإيجابية مع دول المنطقة بما يخدم المصالح الوطنية العليا للشعوب العالم العربي والاسلامي.

من هنا نعتقد أن الحرب الشرسة التي شنت على إيران عام (١٩٨٠) استهدفت بوضوح تعطيل إمكانات التأثير الإيراني في المنطقة العربية؛ لكي لا يستبدل الدور الشرطي للشاه بدور السياسة المتوازنة التي بدأت تظهر بصعود المشروع الاسلامي وقيادته السياسية الجديدة.

وسياسياً انكشفت معالم التوجهات الاسلامية الجديدة للعهد الإيراني بقيادة الإمام (رحمه الله)، وأصبح واضحاً أن هذه الثورة لا تستهدف ممارسة دور النيابة في مواجهة الأنظمة التي كان لها رأي ممانع إزاء السياسة الأمريكية، ولا تحارب أبداً مقابل جني مكاسب سياسية أو عسكرية أو مالية كما كان سائداً في السياسة العربية، وسرعان ما وقفت الثورة إلى جانب الحاكم العادل في سوريا (حافظ

الأسد)، وبادلها الحاكم العادل ذات الروح على قاعدة الوقوف بوجه سياسات الأحلاف الضاغطة، واستعادة الأراضي المحتلة، وتأسيس جبهة حقيقية تستطيع استيعاب شرور الضغط والانطلاق لدعم الأحزاب الوطنية والاسلامية، وتمتين الممانعات السياسية في المنطقة، ومن هنا كانت الثمرة القصوى لوجود هذا الممانع المتماسك بين طهران ودمشق صعود حزب الله وحركة المقاومة في لبنان، تموز (٢٠٠٧)، وما حققه الحزب في الحروب التي خاضها خصوصاً حرب العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان دليل حي على هذا التماسك وحيوية قرار الممانعة.

وتاريخياً استعاد هذا الفقيه العارف بأحوال الزمان والمكان الاسلام الحقيقي في ممارسة دوره الحضاري كصانع للسياسات وليس متلقياً أو غارقاً في عملية تكرار النصوص الساكنة، وبدأ هذا (الاسلام) يتلمس طريقه في بناء الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وفي صياغة نظريته في الأمن والاستقرار وحماية سيادة الأرض التي أنشأ فيها دولته عبر حركة الرأي الفقهي السديد ومثانة القرار السياسي الداخلي، والأهم فاعلية المجتمع الإيراني وقدرته على الاجتهاد لبناء المؤسسة المحليو وتسوير محيطه بالقوة.

لقد اختار الامام الخميني (جامع الأنصاري) في النجف مكاناً لاشاعة فكر الدولة في الاسلام، وهي رسالة متعددة الاشارات لكل المعنيين من علماء وفقهاء ومؤسسات دينية، وهي أن الاسلام لديه رأي في الاجتماع الإنساني، ولديه مجال فقهي ومعرفي لصياغة فهم شمولي لمعنى الدولة يحقق آمال البشرية، ويستجيب لضرورات المجتمع ومتطلباته العقدية والاقتصادية والفكرية والتربوية، وما يحمي سيادته من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية.

ولعل الإمام بالمحاضرات التي كان يلقها في (جامع الأنصاري) شكل أولى بواكير الوعي المعرفي - الفقهي ت السياسي لمفهوم الدولة الإسلامية، وأسس واحداً من أهم الفتوحات الفكرية في هذا الصعيد بعد سكوت واضح عن الإدلاء بهذا التصور الذي ساد عقوداً طويلة المنتديات الفقهية الاسلامية.

كانت (الحكومة الاسلامية) همأ معرفياً وسياسياً عاشه هذا الامام في المنفى , وكان يكرر عبارته الشهيرة لكل زائريه من العلماء وقيادات في التيار الاسلامي العراقي والعربي , وهي: أن الشاه لا بد أن يرحل (شاه بايد ميرود), وفيها دلالة على حجم المشروع الاسلامي العريض الذي كان ينمو في أعماق الامام كيما يستطيع النهوض بمستلزمات ما بعد نجاح مشروع الدولة في إيران عبر الوقوف ضد سياسات الأحلاف الاستعمارية, وبناء قاعدة حقيقية للإسلام قادرة على تشكيل لوحة العصر الاسلامي الجديد.

إن تلك المحاضرات كان لها الفضل الكبير في تنبيه الحركة الاسلامية على ضرورة تطوير نظرية التحرك عبر المطالبة باجراء اصلاحات في نمط خطاب الثورة, وعدم التراجع أمام مطلب إقامة (الحكومة الاسلامية).

إن الحركة الاسلامية في العراق برغم ما واجهته في البدايات كانت تعمل على أساس دعم الفقيه العارف بالزمان والمكان وضرورات العمل الاسلامي, وكانت تعتبر الامام الخميني مرشدها وزعيمها الروحي, وتسترشد بأفكاره وبياناته ومحاضراته ومجمل طروحاته الفقهية والسياسية.

إن مقولة: <ذوبوا في الامام الخميني كما ذاب هو في الاسلام> للإمام الشهيد محمد باقر الصدر بعد انتصار الثورة الاسلامية لإخوته وأبناءه الدعاة, تكريس للبيعة الواضحة لمنهج هذا الإمام الذي نجح في اسقاط الشاه وإقامة الحكومة الاسلامية, ولعل الهجرة التي حدثت لغالبية أبناء الحركة الاسلامية في العراق إلى إيران, واتخاذ طهران مركزاً لنشاط الحركة الاسلامية العراقية, دليل على التمسك بالارادة الخمينية في صناعة الرأي العام الداعم لقواعد قيام الدولة الاسلامية, وترجمة حقيقية لمعتقدات الشهيد الصدر الذي كان يرى في الامام زعيم العصر ومفجر الوعي السياسي بالاسلام, وباللدعاة باعتبارهم قاعدة النهوض بمستلزمات هذا الوعي وشروطه الاجتماعية والسياسية في العراق.

إن الإمام الشهيد محمد باقر الصدر يعني بالذوبان: الالتحام بمفهوم الدولة الاسلامية بوصفها الخيار الاستراتيجي الذي يمهد السبيل إلى إشاعة قيم الحرية.

وكان من الممكن المضي بخلق فضاء الحرية في المنطقة بعد الثورة لو كانت الأنظمة العربية عملت على تطوير العلاقة (بالدولة الاسلامية) لكونها أسقطت الشاه الذي كان يهدد العرب, ويحمي المصالح الأمريكية والاسرائيلية, وبدلاً من حماية (العروبة) بدعم الثورة وإقامة سياج سياسي مشترك, تم دعم صدام في حربه براً وجواً وبحراً بالأسلحة الأمريكية, وتحول العراق بفعل هذه (المغامرة المجنونة) إلى ساحة مفتوحة لحروب العرب الطائفية ضد الثورة, وتم إغراق العراق وإيران بأنهار من الدم عبر ثمان سنوات من الموت والجثث وخسارة المليارات وتعطيل إمكانيات البلدين الاقتصادية والعسكرية والبشرية والسياسية. إنها حرب قادها صدام ضد العروبة أولاً قبل أن تكون حرباً ضد إيران الخميني.

ربما كان الحقد الطائفي عند بعض العرب, والقيام بحرب النيابة عن المشروع الأمريكي في المنطقة عند بعض, واحداً من أهم الأسباب التي كانت وراء الحرب, لكن هل فكرت (الدولة الاسلامية) في إيران بالانتقام من العرب بعد اعلان امتلاكها المفاعل النووي, وما عليه اليوم من قدرة عسكرية فائقة في الخليج؟

ليتذكر بعض العرب (الأمركيين) أن أمن الخليج مسألة يقرها العرب والايраниون, وأن تاريخ الاعتماد على مفهوم الشرطي انتهى بنهاية صدام, ولن يكون العراق ساحة مفتوحة لحروب العرب ضد إيران.

ولو أسقط بعض العرب (البعث الشيعي) عن الدولة الاسلامية الايرانية, وتعاملوا مع طهران باعتبارها دولة لها أحلامها السيادية المشروعة بحماية وجودها من الأخطار, ورغبتها في غفامة علاقات استراتيجية حقيقية بالعالم العربي, لارتاحوا وأراحوا, لكن هذا البعد هو المسؤول دائماً في الذهنية العربية عن التدايعات المريرة في العلاقات بين العرب وإيران, مع أن (الجمهورية) لم تتعامل بهذا البعد مع العرب, ولم تصنف وهي تقيم علاقتها مع المحيط المجاور لها على

أساس طائفي، كأن تقيم علاقات مع رئيس الوزراء الشيعي في بغداد، وترفض إقامة علاقة بالرياض السنية.

إن البعد الشيعي هو الذي طرد موظفي السفارة الاسرائيلية في طهران بعد الثورة بساعات، واستدعى هاني الحسن سفيراً لفلسطين، وهو الذي دعم القضايا المركزية العربية في المحافل والمنتديات الاقليمية والدولية، وهو الذي أقام للقدس يوماً مليونياً الجمعة الأخيرة من كل شهر رمضان، بل هو المسؤول عن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في العالم، فهل يكافأ هذا البعد بالحروب والحصار والتآمر والعدوان والكيد؟!

إن الذي سلّم فلسطين لليهود هدية مجانية في (١٩٤٨) هو عبد الله بن طلال، واستكمل بيع فلسطين الحسين بن طلال، وأن الذي حرر جنوب لبنان واستعاد السيادة ويقاوم المشروع الصهيوني دفاعاً عن المقدسات الاسلامية وحرية الشعب الفلسطيني هو حسن نصر الله، إن العروبة الحقيقية تجسيد لقيم القرآن، وليس التمسك بقشور المصطلح وخيانة الأرض والعرض والدين.

إن البعد الشيعي مشروع لاستكمال تحرير الأرض العربية بعد أن عمل الآخرون على استكمال بيع الأرض.

الباب الثاني الإمام الخميني

كان المسجد النبوي مقرأً لأول حكومة إسلامية مترامية الأطراف في الدنيا، وكان القرار يخرج من المسجد لصياغة الحدود والالتزام بالقوانين وإقامة نظام العدالة الربانية، وقد ازدهرت الدولة في الاسلام، وترسخت الحرية حتى غدا لها مجال رحب للإنسانية عبر جهود العلماء والقادة الربانيين، مثلما ازدهر العلم والكتابة والعدل، وأصبح للإنسان في كوكبنا قبس من نور الاسلام يهتدي به في زمن القهر والموت وهيمنة القوى الكبرى.

واعتبرت الحالة المسجدية في القراءة الشيعية للتجربة الاسلامية الأولى حالة متفردة وقدوة رائدة، فتشكلت المنتديات الفقهية والعلمية على أساسها، فلم يسكن أساطين علماء التشيع في القصور المشيدة، ومن لديه اطلاع بمعمارية البيوت العلمية والحوزات الدينية في النجف الأشرف وقم ومشهد وسامراء، يجد الحلة المسجدية التي تتميز بالبساطة والتواضع وسهولة العمران.

الإمام الخميني - وفي عصر القصور الشاهنشاهية العملاقة وما تركت الإمبراطورية البهلوية من معمارية مميزة - آثر العيش في كنف الحالة المسجدية، كأنه يستعيد روح النص الرسولي بأنها محمدية وربانية، وليست كسروية.

كوز من الماء، ونظارة طبية للمطالعة والقراءة وستارة من القماش الاعتيادي، ومجموعة كتب فقهية وفلسفية وفكرية، وسجادة بسيطة، هذه هي (أشياء) القائد الذي هز الدنيا، وشغل الناس، وأسقط الشاه، وأقام للمستضعفين العدالة الربانية.

الشخصيات السياسية الدولية التقت هذا القائد الرباني في المسجد، كأنه يريد دعوة السياسة الدولية إلى اعتماد المكان الرباني مقرأً لصياغة القرارات والسياسات، وهكذا زارته وفود الدنيا، وقصدت مكانه أشهر الشخصيات.

في حسينية جماران كان يتحدث مع الإيرانيين والحوزة والمرجعيات الدينية والعالم، ويقود الثورة والدولة، ويراقب حركة الأحداث والوقائع، ويتابع ما ينشر ويقرأ ويشاهد، ولم تكن تأخذه في الله لومة لائم، ولم يجامل أحداً على حساب المصلحة الوطنية، ولم يهادن على حساب الثواب الفكرية التي آمن بها، ورحل عن الدنيا ولم يسجل عليه موقف مهادنة أو مدهانة، وربما تجرع الإمام الخميني السم؛ لأن المقادير شاءت أن يغلب مصالح الأمة على قاعدة اسقاط نظام ديكتاتوري أراد أن يسجل ولو انتصاراً هامشياً على الدولة الاسلامية.

كان الإمام الخميني يرى أن الولاية المطلقة للفقيه (وهي استمرار لولاية النبي | على الأمة) تستلزم اطلاق كل مكونات الاسلام وطاقاته الفكرية والسياسية والبشرية وسيادته الكونية؛ لصناعة دولة بمقاس الدولة الاسلامية المحمدية، وليس دولة خاصة بمزاج الثقافة الإيرانية المحلية.

قامت الدنيا ولم تقعد على ثورة الإمام ونموذج دولته، حين أطلق شعار تصدير إلى كل العالم، إن هذا الشعار لم يكن يستهدف التدخل في الشؤون المحلية في البلدان والسياسات المحلية في المنطقة؛ لمواجهة أخطار وتحديات القوى الكبرى.

كما أن مفهوم تصدير الثورة كان قد تعلق بقيم الثورة ذاتها، عبر رفض الظلم وربط المنطقة بقضاياها المركزية والمصيرية، والحرية والعدالة والاستقلال والكرامة لإنسانها، ولم تكن تسويقاً لشرور انقلابات عسكرية ضدّ الدول؛ لذلك لم تتعاون الثورة مع ضباط مخابرات أو عسكري، أو إنها أنشأت مثلاً خلايا سرية لإسقاط هذا النظام وتهديد ذلك، كما كان سائداً في أيام حكم صدام حسين ومؤامراته ومغامراته في اليمن وموريتانيا وسوريا.

إن تصدير الثورة كان محاولة لتسويق قيم لها علاقة بالحرية وكيفية حيازة استقلال الشعوب والدول بشكل موضوعي لا صوري، واخراج المنطقة العربية والاسلامية من اطار التحالفات والأسوار الأمريكية إلى العالمية والرحبة، ومن هنا كانت الثورة وإيران فرصة ذهبية لقادة المنطقة وشعوبها في الخلاص من

الأحلاف الهجينة، والاتفاقات الاستنزافية للأموال والنفط العربي، وإغراق الترسانات العربية بالسلاح دون طائل.

في الحالة المسجدية تتحد الظاهرة الخمينية مع نفسها، فلا انفصام أو تضاد أو افتراق، وهي حالة محمدية بكل تأكيد، فمن المسجد يقرأ الإمام الخميني كتاب الثورة، ويتحدث مع الأمة بقيم النهضة الاسلامية التي تؤكد الهدف المأمول في استعادة السيادة وإقامة النظام الفكري والسياسي الإسلامي، ومن كتاب الثورة يصوغ قرارات الدولة بوصفها حاضنة حقيقية للآمال والطموحات الإنسانية المشروعة برؤية حكم الله في الأرض.

إن الإمام الخميني الوريث الحقيقي لقيم الأنبياء، وهكذا تشكلت شخصيته الملحمية خارج مناقبه الشخصية الإنسانية المتعارفة كما تشكلت البحار والمحيطات.

وفي الحالة المسجدية تتحول حسينية جماران مقرأً لقيادة المشروع الاسلامي الحديث، خلافاً للمتعارف في قيم الزعامات السياسية والفكرية التي قد تنطلق في فضاء الترويج للأفكار والمفاهيم والفلسفة الثورية في القصور ومقرات الرئاسة، لقد بقي الإمام لصيقاً بترائه وتوضعه وأبجدية الكلمات الرسولية الأولى، ولم يغادره حتى رحيله عام (١٩٨٩).

جماران في تقاليد هذا الفقيه المحمدي الكبير هي المسجد النبوي أيام الدعوة الاسلامية الأولى، ومنتهى السمو في هذه المفارقة التاريخية أن الأرض والسيادة والآمال في رؤية حاكمية الله تعالى في الكون تتحول إلى بديهيات في ذهنه المتوقد الجاهز لخوض غمار معركة الحرية واستعادة كامل لياقات النظام الاسلامي.

كان الإمام يتحدث عن الدولة الاسلامية بوصفها معيار أخلاقياً لكمال المسيرة الإنسانية، وليست مشروعاً لهيمنة نظام، وكان يراها أملاً في استعادة حرية مستباحة ساهمت السياسات الاستكبارية في ذبحها على أسرة القصور ورغبات الحاكمين، ولذلك فالدولة في الرؤية الخمينية منفذة للحرية والعدالة وإقامة

الموازنين وحماية الإنسان، والتفاهم على صياغة القوانين الراحية لمجتمع الحرية، ومن هنا يمكن تصور الهجمة (الامبريالية) والأخرى (الطائفية) الشرسة ضد الثورة والدولة معاً.

إن المجتمع الذي سعى الإمام الخميني إلى بنائه ليس مجتمع الحروب والقتل والسيادة المنهوبة، ولكن يكون كذلك، وما تشهده إيران من نهضة صناعية ونووية سليمة وتعاضم دورها السياسي في العالم دليل حي على هدف البناء الذي سعى الإمام إلى قيامه.

وهنا أترك الإجابة عن سؤال، وهو ما التأثير الذي يتركه المسجد في الحياة، هل هو صناعة الأمة الحية المتعاضم دورها في عالم القوة، أو المسجد لا اثر له سوى جمع الأسلحة وتكديس العتاد وتحويله إلى مصنع لإعداد الإرهابيين والسيارات المفخخة ومنبر للتكفير ومقبرة لجثث الأبرياء؟ إن الفرق بين المسجدين هو في الانتاج الفقهي والفكري، فالأول يصدر عن ظاهرة مفتوحة في الفقه لا تؤمن بالتكفير والإرهاب وذبح الناس، قدر غيمانها بالتفكير العميق بمستقبل الأمة كل الأمة، إنه السؤال الجوهرى الذي أجابت عنه التجربة الخمينية في مطالع الدولة، مثلما أجابت عنه الجثث التي أخرجت من (المساجد) في بغداد وهي تحمل على أجسادها آثار التكفير.

الباب الثالث

كتاب الحكومة للإمام الخميني (رحمه الله) رؤية في الدولة

على الرغم من أن كتاب (الحكومة الاسلامية) للإمام الخميني كان ترسيماً للإطارات الفقهية والسياسية للدولة الاسلامية التي كان لها سعي إلى تشكيلها، لكن حركة الإمام وفعل الدولة التي بناها والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها، وتماسك الايرانيين ووحدهم في مواجهة كل الضغوط، وروح البسالة التي تحلها بها، هذه كلها عكست نمطاً من الدولة لم نعهده إلا في مرحلة الدولة الأولى التي يمتزج فيها ما هو رباتي بما هو بشري.

فأول مرة في تاريخ المسلمين المعاصر يخبر الإمام المقربين منه في مقره بحسنية جماران أن طائرتين أمريكيتين سقطتا في صحراء طبس الإيرانية، ما أدى إلى مصرع كامل طاقم المجموعة الأمريكية المسلحة التي قدمت لإنقاذ الرهائن. هذه المعلومة أسرها لي أحد أفراد حماية مقر الإمام في طهران، وكنا متجهين معاً من العاصمة إلى مشهد الإيرانية عام ١٩٨٢.

ومن شهد فترة وجود الإمام الخميني على رأس الجمهورية، لم يكن يتصور أن الحوادث والوقائع والمتغيرات السياسية في إيران وخارجها كانت تجري بالصدفة المحضة.

كان كل شيء يجري، وكأن الزمن توقف فيما مضى من حوادث، وبدأ عهد جديد من المتغيرات الزمنية، وبإمكان المراقب الخبير أن يلحظ متغيرات الزمن (الثوري) والخميني على رأس الدولة والثورة عبر وقائع مذهلة وخطيرة: * الحرب العراقية الايرانية واجتياح أكثر من (١٢) فرقة عسكرية على طول جبهة تمتد (١٤٠٠) كيلو متر بين الجانبين من دون وجود جندي واحد على الجانب الإيراني سوى شرطة الحدود.

* المؤتمرات الداخلية ومشاريع الانقلابات التي كانت تجري في غرف الأحزاب السياسية (توده)، ومحاولة إعادة إيران إلى النادي الشيوعي أو الأمريكي

من جديد، وفي هذا الصدد اعترف الضباط والقياديون الشيوعيون، وأدلو بإفادات خطيرة تتعلق بأهداف الانقلاب.

* محاولات الولايات المتحدة الأمريكية عزل طهران الثورة عن محيطها العربي والاسلامي والدولي، وترويع الآخرين عبر تأكيد خرافة (التوسع الامبراطوري الفارسي)، وهي ذات النغمة التي عمل بها صدام حسين، وقاد فرقه العسكرية ضد إيران على وفق منطقها السياسي (الأمريكي).

* الصحة الاسلامية والأخلاقية والسياسية التي اشاعتها الثورة في النفوس من طنجا حتى آخر حدود العالم، وقد كرست تلك الصحة ولادة فكر إنساني جديد، أخرج الثورة من طابعها المذهبي أمريكياً وعربياً، وأعطائها نكهة بشرية واخلاقية تتوحد مع أفكار ومنظمات وشعوب وبلدان تتوق إلى الحرية والانعقاد من أسر القهر والهيمنة المحلية والدولية.

* بداية المطالبات في عدد من شعوب المنطقة العربية بوجود نظام إسلامي شبيه بالنظام الاسلامي على الطريقة الخمينية، وهنا خرج الإمام من كونه إماماً للثورة في إيران إلى إمام الأحرار في المنطقة، وقد جرت التظاهرات عارمة في بغداد والبحرين والسعودية للمطالبة المباشرة بقيام النظام الاسلامي، وقدمت الحركة الاسلامية في تلك البلدان ضحايا بالآلاف، لكن تظاهرات التأييد وبداية صعود أحزاب على نمط الخط الثوري الخميني اجتاحت وهران والرباط ونواكشوط واليمن وأسمرة والقاهرة والخرطوم والعواصم العربية الأخرى، ودبت الحياة في الجسد العربي الاسلامي الميت منذ قرون.

* الوضوح الخميني الشديد في القضايا المركزية للأمة، وقد خلق هذا الوضوح الخميني الشديد ردات فعل حقيقية في برامج ورؤى وأفكار مجمل سياقات العمل العربي الاسلامي المعاصر، خصوصاً في إطار الحالة الفلسطينية، وقد دخل الاسلام رقماً أساسياً في معادلة الصراع - بعد تغييب مقصود منذ ثورة (١٩٦٣) - مع إسرائيل بوجود حركات اسلامية ذات فهم خميني للتاريخ وثقافة المواجهة مع الصهيونية، ممثلة بحركة الجهاد الاسلامي، ونهضة شاملة في العقلية

الكفاحية الفلسطينية للشخصيات ومجالس العلماء والرابطات العلمائية والمؤلفات والدعوات الأساسية الاسلامية, عبر قيام ثورة تستلهم مبادئ الإمام في مقاومة المشروع الصهيوني.

ولعل أبرز متغير لفت جميع اتباع ومؤيدي الثورة (الدولة) وغير الأتباع في العالم السمات المحورية القرآنية والشخصية العملاقة لزعيم الثورة.

كان الإمام الخميني شخصية محمدية, ولعله في زمنه ومرحلته وقيادته لحركة التاريخ في المنطقة, مثل روح النبي محمد | بكل ما تجسده تلك المفردة من المعاني الشخصية وفرادة المنطق الثوري, وتميز المناقب الأخلاقية وهدوء الكيان, وسعة العلم وصمود الوجود الذاتي.

كان الخميني أكبر من أمة, وكان وجوده على رأس إدارة المشروع الاسلامي - رغم وجود شخصيات إسلامية في الثورة عملاقة - يشكل ضمانة لاستقرار الدولة واستمرار الثورة.

إن الدولة التي أرادها الإمام الخميني وجدتها في عيون ملايين الإيرانيين في اثناء تشييع الإمام عام (١٩٨٩) في طهران.

كنت وقتها أعطي مراسم التشييع وأسير مع الملايين في لحظة لن تتكرر من عمر زمن الثورة ومن أعمارنا البشرية.

كان موكباً جمع خصائص الكون كله, كان الكون يشيع هذا الفقيه المحمدي الكبير الذي افنى حياته في الاسلام ومن أجل شعبه وإقامة نظام يدعوا إلى الحرية والعدالة والمساواة ونبذ الأحقاد والهيمنة والاستكبار, كنت أشعر أن الدولة التي غادرها مؤسسها تولد الآن على وقع المسيقى الجنائزية وزحف الحشود التي كانت ملائمة ليان الثورة وأيام الدولة وزمن تشييع الكبار.

كان الناس في الشوارع وهم يرتدون السواد قد حفظوا درس الحرية, فلا هيمنة ولا خضوع لأي من القوى الكبرى, وإن إيران هدف نهائي كوطن لجميع الإيرانيين وموطن للأحرار في العالم.

إن الإمام الخميني علم المسلمون عموماً والإيرانيين خصوصاً كيف يكونون أحراراً في دنياهم، وأسياداً على مصائيرهم، وأقوياء في مواجهة التحديات الخارجية، كما علمهم أن الحرية هي التي تصنع الدولة القوية القادرة على إنتاج (عالم أكثر استقراراً وأماناً)؛ ولذلك ليس غريباً أن يكون في استقبال الإمام (٥) ملايين إيراني فيما خرج (٢٠) مليوناً في تشييعه.

إن الفارق لم يكن في الحسابات (الروحية) وحتى السياسة بشرياً، غنه الزمن الذي يقطعه الأقوياء لإقامة وطن الحرية.

الباب الرابع

الدولة الخمينية في الميزان

لعلها من بين التجارب التي لفتت أنظار الكثيرين، وشدت شعوباً وأحزاباً إسلامية وإنسانية إليها ويتذكر الاعلامي العراقي حسن العلوي في كتابه (العراق الأمريكي) أنه التقى مجموعة من السلفيين في السعودية بعد انتصار ثورة الإمام الخميني وقد كتبوا مطولات شعرية اعتبروا فيها الإمام الخميني إمامهم.

أهدت الثورة في البدايات انتصارها المتوج بالدم والتضحيات العزيزة لكل المحرومين في العالم وللقضايا العربية والإسلامية، واستقبلت طائرات الفانتوم الأمريكية الصنع التي استولت عليها الثورة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تدخل طائرته الأجواء الإيرانية، واستبدلت سفارة إسرائيل بسفارة لفلسطين قبل أن يكون للفلسطينيين سلطة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو (٢٣) عاماً.

قدمت الثورة نظرية في الاسلام منفتحة على قضايا العصر والانسان، وفجرت الطاقات الكامنة في الأمة من المحيط إلى المحيط، وحركت اتجاهات الرأي العام، وأصبح الإنسان في منطق الثورة جزءاً من منطقتها ومشهدا الثوري المطالب بالحقوق والحريات.

وكان فقيه الثورة وإمامها رجلاً اختصر عصور الاسلام ونظريات الثورة، فجمع في تجربته مكانة النائيني والطوسي وقبل ذلك روح الإمام الصادق والباقر والحسين ^٨ وإمامة علي [×] وقدم نظرية في العمل الاسلامي هي نتاج الفقه المتحرك في الإسلام، كان فقيه الثورة رجلاً قادماً من عصور التمدن الحضاري الاسلامي، فاشرك المرأة في الثورة والدولة، واعتلى عرش القيادة إماماً للمسلمين من اقصى طنجة إلى أقاصي جاكرتا.

إن نظرية الدولة عند الامام الخميني قائمة على قاعدة المشاركة، لا دولة القطيعة مع التاريخ والتراث وفقه المذاهب، وفي مجلس الشورى الاسلامي في إيران منذ بدايات حتى اليوم يمثلون عن كل الطوائف، وهو تمثيل حقيقي

لمكونات المجتمع الإيراني، وليس تمثيل بلاستيكيًا كما هو متبع في عدد من برلمانات المنطقة، إن كل المكونات التي ساهمت في الثورة وسارت ملايين في الشارع الإيراني وقدمت النفوس رخيصة من أجل الإسلام وشاركت في الدولة، هذا يعني: أن الثورة لم تكن انقلاب فئتي أو حزب سياسي حتى تحتكر السلطة، كانت ثورة كافة طبقات المجتمع الإيراني، وهكذا تحولت الثورة بشكل شفاف أو مرن إلى دولة كبرى محصنة بإرادة شعبها، وقرار قيادتها السياسية، وابداع تقنياتها النووية التي استطاعت تحصين الداخل بقرار الممانعة والخارج بهيبة السيادة.

وبرغم قوة المباغته التي سببها اجتياح النظام السابق في بغداد لحدود الدولة في البدايات، لكن إرادة المجتمع في ظل انعدام التوازن العسكري بين طهران والنظام السابق أوقفت خلال أسابيع زحف المشروع الأمريكي في القضاء على الدولة وتقويض تجربتها السياسية الوليدة، مع أن الدولة الإسلامية لم تكن تحارب على الحدود جيشاً غازياً، بل كانت تحارب القوى الكبرى جميعها وثلاثة أرباع أوروبا.

كان الإمام الخميني في ظل استعار الحرب وهدير المدافع الغازية يبني مجتمع الدولة الجديد، فأعلن الاكتفاء الذاتي، والدفاع عن السيادة، وتشكيل الفرق الاستشهادية بالافادة من روح الثورة التي ألهمت النفوس، كانت الحرب الإيرانية العراقية رسالة للعالم بأن روح المجتمع الإيراني الذي قاتل الشاه وأسقط عرشه ما زالت مستمرة، والقوة في سواعد المقاتلين، وهم أنفسهم من خرجوا في شوارع طهران لمقاتلة الشاه، كانت الثورة هي التي تقاوم صدام والمنخطط الأمريكي لإسقاطها بذات الأرواح والإرادات أزاحت عرش الشاه.

كان الإيرانيون يقاتلون دفاعاً عن الدولة بمفهومها الإنساني الذي منحهم الحرية والسيادة والاستقلال الحقيقي بنفس الروح التي قاتلوا بها دفاعاً عن الثورة. إن الدولة في المشروع الخميني ظاهرة إنسانية شديدة الصلة بالأشواق والتعبيرات الأخلاقية؛ ولذلك قامت دولة للإنسان في طهران بزعامة إنسانها الأول (الإمام)

برغم قوة المؤامرة الداخلية والخارجية على الدولة, لكن الإمام الخميني استطاع تجاوز كل العقبات بفعل اعتماده على (الأمة).

في كل خطاباته الجماهيرية التي كان يلقيها في حسينية جماران على فئات المجتمع الإيراني والعلماء وضباط القوات المسلحة والجامعيين وشرائح الأمة المختلفة, كان الإمام يؤكد مفهوم (الأمة), ويتحدث مع العالم بروح الأمة, لا بروح الشعب؛ إذ كان يقدم الإيرانيين للعالم باعتبارهم (أمة) صنعت ثورتها بإرادتها, وهي ماضية في ذات السبيل الذي مهد لقيام دولة الإسلام الأولى في التاريخ.

والأمة في النظرية الخمينية حاضنة للدولة الإسلامية, ورافد حيوي من روافدها, وعنصر أساسي من عناصر تشكيل الكيان السياسي, وهي المسؤولة عن شكل ومضمون الدولة بما يتضمن هذا الكلام من قدرة الأمة على إنتاج مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والنيابية والسياسية وإدارة العملية الوطنية في الداخل, ولم يعتمد الإمام الخميني في حياته - كزعيم لأول دولة اسلامية في العصر الحديث - على دولة في تعزيز حقيقة (الدولة الاسلامية), ولا على قوى كبرى كما كان يجري وما زال في السياسات بين الأنظمة والشعوب, لا على خلفية المحاور والاستقطابات السياسية, بأن تكون هناك علاقات مع (الاتحاد السوفيتي السابق) أو مع الولايات المتحدة, لقد صاغ الإمام الخميني فكرته الفذة (عالمياً) للدولة الاسلامية مهابةً, وكانت الدولة بحاجة إلى هذا العالم لا العكس.

ساهم هذا (العالم) بخلق فضاء للممانعة السياسية في وجه الأطماع والسياسات الذئبية واقتناص الشعوب ومعاقبتها؛ إذ يمتد هذا العالم اليوم من فنزويلا في أمريكا اللاتينية إلى لبنان وسوريا, وربما تحولت (فكرة) الممانعة إلى الجوهر السياسي والفكري في قناعات الشعوب والأمم الحية في العصر الراهن.

في الدولة الخمينية إيمان راسخ بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه ومياهه وأجوائه؛ لأن فلسطين قلب الصراع بين الأمة وإسرائيل ومن يقف ورائها من سياسات وقوى وسلاح ومواقف, ولأنها الحاضرة

دائماً في الفكر والسياسة والهم اليومي للثورة والدولة, فقد كان يوم القدس دلالة لشأنية هذه القضية في قرار الدولة والإمام.

وهنا أعجب لبعض العرب مثقفين وأنظمة, ومن بعض القوى الفلسطينية التي تتحفظ على أفكار الثورة, وتنظر إليها بعيون طائفية, إنهم يستكثرون على إمام كبير أن يرفع عنوان تحرير القدس, ويدعو الجمهور إلى إحياء يوم القدس, إن الإمام الخميني لم يدعو إلى إحياء هذا اليوم لغاية إيرانية كأن يعمل على نقل القدس إلى طهران كما تفعل السياسات الأمريكية دائماً عبر التلويح بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

إن رفع هذا العنوان دلالة على حيوية الاسلام الخميني ودعمه لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة وتذكير للأمة من المحيط إلى المحيط بأن لها حقاً اسلامياً سليماً, وهي مطالبة دائماً بالعمل على استعادة هذا الحق.

إن السياسة الأمريكية التي يلجأ إليها بعض الفلسطينيين ويعتبرونها حكماً في النزاع التاريخي مع الصهيونية تعمل مع الفلسطينيين بمنطق التهديد, في حين الإمام الخميني أرسى سنة إحياء يوم القدس إلى قيام يوم الدين, أو استعادة كامل الأرض, فهل أنصف هذا البعض من الفلسطينيين الثورة مثلما (عول) ويعول على السياسة الأمريكية؟!!

في منطق الدولة الاسلامية لا قدسية للمسؤول بمعزل عن قيمة المسؤولية, وفي الدولة التي يكون على رأسها فقيه يتنافس المسؤولون على حسن التصرف بالموقع وأداء أمانة التكليف الشرعي في الدولة, وحين يخرج قائد الحرس الثوري الإيراني بالقول: إن إيران تمتلك قوة ردعية هائلة, وإنها لا تشكل تهديداً لدول المنطقة, فهو يمارس القول الرسولي القرآني الذي يؤكد اعداد القوة لبسط هيبة السيادة الاسلامية في العالم, وما من مسؤول في الدولة الاسلامية مارس دوراً وظيفياً وخرج من وزارته عن حدود هذا الدور.

في الاعتقاد الشيعي أخذت مسألة التمهيد للإمام الحجة (عجل الله فرجه الشريف) جانباً مهماً في الأدبيات الفقهية والفكرية, واحتلت مساحة هامة في

الثقافة السياسية عبر أهمية التمهيد لظهور الإمام بالعمل الاسلامي، وإقامة كيان سياسي للإسلام يعبر عن فكرة الظهور بأجلى الدلالات والمعاني، وكون فكرة الظهور ترتبط بفكرة الخلاص الإنساني، عاش الإمام الخلاص فكرة للإخلاص المطلق لبناء نموذج هذه الدولة التي تعمل على فكرة التمهيد، ولأول مرة في التاريخ وعبر وسائل الإعلام وأمام أنظار العالم ومن مقره في جماران، يتحدث الإمام عن الدولة المهدوية، وأنها نموذج سياسي إسلامي لقيام دولة العدالة الربانية في الكون.

إن الدولة التي أقامها الإمام الخميني في إيران نموذج لفكرة التمهيد، وظاهرة في الفكر السياسي الاسلامي تعكس حيوية الاسلام في مواجهة سياسات الاستبداد والفردية واحتكار السلطة، ابتعد بها عن سلطان الوقت المنكفي على الملذات حيث عاش بقية حياته في حسينية جالساً على حصير، وفي ذهنه مشهد النص المحمدي بأنها ربانية، وليست كسروية.

الفصل الثالث

الباب الأول

الامام السيستاني والنائيني

لم تتسن للسيد السيستاني الظروف التي توفرت للنائيني ومكنته من التعبير عن صياغة أفكاره بالشكل المكتمل الذي ظهرت فيه في كتاب (تنزيه الملة)، لذلك لا نجد رؤية مفصلة وموثقة بعنوان الدولة لسماحته، وعلينا البحث والتمحيص والاستقراء في آراء الإمام التي تمتلك أهمية استثنائية، لكونها تصدت لواقع دولتي على أرض العراق إثر انهيار النظام البائد، وقيام عراق جديد على أنقاضه، بكل ما يحمله وحمله من تحديات وأسئلة مصيرية يتوقف على صوابية الإجابة عنها مستقبل العراق وشعبه، لا بل وجوده (الجغرافي والإقليمي) كما عهدناه، آخذين بعين الاعتبار أن مكونات الشعب العراقي وأطيافه المتنوعة دخلت هذه الحقبة الجديدة وهي مثخنة بجراح المرحلة السابقة، من قتل وسفك دماء، وتهجير، وقمع عز نظيره، وتاريخ عقدين من الصراعات والحروب الإقليمية، وما تلاهما من حصار أصاب بنتائجه المدمرة الطبقات الشعبية الفقيرة، وجموع الأطفال والنساء والشيوخ، وانهيارا لمستوى الاقتصادي للناس إلى درجة مرعبة عز فيها الدواء والغذاء، في الوقت الذي استأثرت السلطة الغاشمة وبطانتها بمكانتها بالثروة الوطنية، وعملت على تبديدها أمام عيون ومرأى الجموع الجائعة للخبز والحرية والكرامة.

كان الإمام بحكمته يدرك ما يمكن أن تولده هذه الشروط المتطرفة على كل المستويات من مفاعيل جمعية نفسية لدى مكونات الشعب العراقي تدفع إلى اتجاهات شديدة التنوع والتناقض، من الثأرية إلى المذهبية، لا بل وتصل حتى حدود المطالبة بتقسيم العراق أو انفصال أحد أجزائه عنه، والعديد العديد من هذه

المظاهر، وكل هذا بالترافق مع وجود قوات احتلال تهيمن على مقدرات البلد وتسعى إلى تسعير الصراعات والخلافات؛ ضمناً لاستمرار وجودها على أرض العراق وضمناً مصالحها، وفي سبيل ذلك تؤيد طرفاً في مواجهة آخر، وتحرض الجميع، على الجميع وسبقت ذلك بسلسلة من الاجراءات فتحت العراق على أبواب الفراغ تمهيداً لفرض أجندتها الخاصة على العراق والشعب العراقي (حل الجيش المؤسسات الحكومية) على سبيل المثال لا الحصر.

إن ادراكه لهذا كله لا شك كان وراء مواقفه من موضوع (الدولة)، وبعيداً عن آرائه التي كان يمكن أن تكون لديه عن الدولة قبيل الانهيار إلا أنه ولا شك وجد في رؤية النائيني أقرب واصح الآراء التي تناسب والواقع العراقي بظروفه وشروطه وأطيافه المتنوعة وتاريخ القمع والمعاناة التي شهدها، كان يدرك الحاجة إلى إبراء الشعب العراقي من معاناته وإعادة صياغة وعيه بما يلائم الشروط والتحديات التي تضمن إقامة عراق سيد مستقل، يستعيد دوره ومكانته اللانقين في محيطه العربي والاسلامي والدولي، وكان يدرك أن هذا لن يكون ممكناً إلا من خلال انصهار مجموع الأمة في بوتقة العراق على قاعدة الاختيار الحر الطوعي، ومن خلال مساواة كاملة حقيقية تتيح لكل مكون بشري واجتماعي التعبير بحرية وانفتاح وطوعية عن آماله وأحلامه وقيمه الدينية والمذهبية والإثنية والفكرية، وبما يطلق طاقات الجميع ويصبها في بناء العراق الواحد الموحد المنشود.

دولة المواطنة

لقد أدرك الإمام أن أفضل الحلول لواقع العراق هو الدولة المدنية، لا الدولة الدينية، وعندما سئل عن رأيه في إقامة دولة إسلامية في العراق أجاب: <إن من يكتب الدستور هم مسلمون وبالتالي فإن مكوناتها الثقافي والحضاري الاسلامي سيجد صداه، وسينعكس في الدستور> ذلك ان رهانه كان على وعي وثقافة الأمة الجمعي الاسلامي، وتوجه في ذلك إلى الاسلام ككل واحد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في غيراد الحقوق الكاملة للمواطنة لبقية الأديان والمذاهب وحقهم في

الأمن والأمان والحماية, كما يقول الإمام في بيان صادر عن مكتبه مؤرخ بـ (١٤) محرم/١٤٢٨):

<. تمر الأمة الاسلامية بظروف عصيبة, وتواجه أزمات كبرى وتحديات هائلة تمس حاضرها, وتهدد مستقبلها, ويدرك الجميع - والحال هذه - مدى الحاجة إلى رص الصفوف, ونبذ الفرقة, والابتعاد عن النعرات الطائفية, والتجنب عن إثارة الخلافات المذهبية, تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة, ولا يبدو سبيل إلى حلها بما يكون مقبولاً ومرضياً للجميع, فلا ينبغي إذن إثارة الجدل حولها خارج إطار البحث الرصين لا سيما أنها لا تمس أصول الدين وأركان العقيدة, فإن الجميع يؤمنون بالله الواحد الأحد وبرسالة النبي المصطفى (صلى الله عليه وعلى آله) والقرآن الكريم - الذي صانه الله تعالى من التحريف - مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية, وبمودة أهل البيت (عليهم السلام), ونحو ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة, ومنها دعائم الاسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها.

فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الاسلامية, فلا بد من التركيز عليها, لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين ابناء هذه الأمة, ولا أقل من العمل على التعايش السلمي بينهم, مبنياً على الاحترام المتبادل, وبعيداً عن المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية أياً كانت عناوينها.

فينبغي لكل حريص على رفعة الاسلام ورفي المسلمين أن يبذل ما في وسعه التقريب بينهم, والتقليل من حجم التوترات الناجمة عن بعض التجاذبات السياسية؛ لئلا تؤدي إلى مزيد من التفرق والتبعثر وتفسح المجال لتحقيق مآرب الأعداء الطامعين في الهيمنة على البلاد الاسلامية والاستيلاء على ثرواتها...>.

ويمكن اجمال رأي الإمام في موضوع الدولة في العناوين التالية:

- تمكين الشعب العراقي من ممارسة حقه في اختيار دستوره ونوابه في إطار

انتخابات عامة نزيهة بإشراف دولي.

- ضمان مشاركة أوسع قطاعات الشعب العراقي في هذه الانتخابات.

- التصدي لعوامل الفتنة المذهبية والطائفية والعرقية التي أججها الاحتلال والجماعات التكفيرية وبقايا النظام السابق, انطلاقاً من أنها تهدد حاضر ومستقبل العراق شعباً ووطناً ودولة, والتصدي لكل المحاولات والأصوات التي تسعى إلى الانزلاق والتحريض على الفتنة تحت ذرائع الفعل ورد الفعل.
- تأكيد المشتركات الجامعة للإسلام الموحدة لجموع المسلمين بمختلف مذاهبهم ورفض الاحتكام إلى ما يختلف عليه باعتباره جزئياً, وموروثاً تاريخياً لا يضر, ولا ينتقص من المشتركات التي تبقى جوهر وروح الاسلام الحنيف.
- تأكيد حماية الأقليات الدينية, وحقتها في ممارسة شعائرها بحرية, وتمتعها الكامل بحقوق المواطنة, ورفض اي شكل من أشكال التمييز بحقها.
- تأكيد حق المرأة كاملاً في العمل, والوظائف, والحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو جنسه أو عرقه.
- تأكيد المصير المشترك للعراق في إطاره العربي والاسلامي, من خلال دعمه لنضال الشعب الفلسطيني في مواجهة السياسات الاحتلالية العنصرية الإسرائيلية, ووقوفه إلى جانب شعب فلسطين في تقرير مصيره واستقلاله على أرضه, وإدانة السياسة العنصرية الإسرائيلية تجاه شعب فلسطين.
- تأكيد حسن الجوار مع المحيط العربي والاسلامي, مع تأكيد رفض التدخل في شؤون العراق الداخلية من أي جهة أتي.
- احترام المواثيق والشرعية الدولية, والهيئات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة, باعتبار العراق عضواً فاعلاً ومؤسساً لها.
- الانحياز إلى جماهير الفقراء والمضطهدين والمهمشين, والدعوة إلى انصافهم, ورفع الضيم عنهم.

الباب الثاني

السيد بين المرجعية والدولة

كانت بغداد تنهار بفعل دكتاتورية السلطة, ومن يمتلك أدنى بصيرة بأوضاع العراق في تلك الفترة يلحظ هذه الظاهرة, لكن إلى جانب الانهيارات التي كانت تجري كان يستهدف بنية المرجعية الدينية ومكانتها وحضورها العاطفي والوجداني والفكري والسياسي, فيما كانت النجف الأشرف غير مهية لهذا الحضور بحكم سطوة الأجهزة التي كانت تعمل على تهشيم كل شيء وتهميشه.

كان السيد الخوئي (قدس سره) المرجع القائد المتحصن بالنجف, المنفتح على المسألة العراقية, وكان يدرك أن لعبة السلطة تستهدف إحداث الاختراق الكبير في البنية وصولاً إلى تنفيذ هذه الإبادة الشاملة لعواطف الناس ووجدانها, بعد أن استطاع النظام آنذاك تكبيل العراقيين بقيود الخوف والقمع ومصادرة الحريات والحروب المجنونة وعسكرة المجتمع, ولم يكن الإمام الخوئي يمتلك الكثير من الأوراق؛ بسبب الحظر والقيود والمصادرة باستثناء الورقة الأخيرة, وهي النجف والحوزة وقرار المرجعية في المجتمع, ونأي عن كافة الممارسات السياسية, فهل يمكن القول: إن اختيار نمط حماية الحوزة والحفاظ على حضور وقيم المرجعية العليا في أوساط المجتمع العراقي نأي عن ممارسة السياسة, وإن مرجعية الامام الخوئي مرجعية ساكنة؟!!

ما ينطبق على مرحلة السيد الخوئي (قدس سره) هو ذات ما ينطبق على مرجعية السيد السيستاني, مع الالتفات إلى الفارق الكبير والواضح بين الزمنين.

السيد الخوئي عالج المسألة في عهد النظام البائد - بحكم السطوة الأمنية الشديدة - بحماية الدور العقائدي للحوزة في الأمة, والحفاظ على مكانة المرجعية الدينية على رغم الاجراءات التعسفية للنظام ضد العلماء والفقهاء, لكن الامام السيستاني عالج المسألة عبر ترشيد (العملية السياسية) الجارية في البلاد مع تشديده على تحديد دور رجال الدين في السلطة السياسية, فهل التحديد صمت,

أو للرجل استراتيجية سياسية تضع المرجعية الدينية في موقعها الأساسي من قيم الأمة، وتعطي للفاعليات السياسية فرصتها المهمة في صناعة الأدوات المحركة للسياسة والحكم وإدارة البلاد؟

ما يعنينا هنا هو أن المرجعية في النجف الأشرف مرت بأطوار كان التاريخ وتحولات البلاد الاجتماعية والسياسية وأوضاع المجتمع العراقي له تأثير مهم في تطور حركتها وتوليف مواقفها السياسية، وإننا نلاحظ أن هنالك نسقاً من المواقف والجهود الفكرية والسياسية بذلتها المرجعيات المتعاقبة على النجف ساهمت إلى حد كبير في توحيد التوجهات واتساقها، وولدت انفجارات وعي كبيرة لا يمكن تجاهلها في غمرة الكلام السياسي المثار اليوم حول سكوت بعض المرجعيات الدينية عما يجري في البلاد.

هنا لا بد من طرح الإشكالية التالية ونحن نستمع لبعض الأصوات التي تتهم المرجعية الدينية بالسكوت عما يجري في المجتمع العراقي، والاشكالية تقول: إن الأحزاب (الثورية) والتيارات ترفع شعار المقاومة من داخل الأوساط الشيعية التزمت الصمت في مراحل مهمة من تاريخ المجتمع العراقي، ولم يكن لها منعكس أو أثر في هذه التاريخ، وربما كان سكوتها في المراحل الغابرة من تاريخ السياسة في العراق أمضٍ من سكوت المرجعيات الدينية، فلماذا لا شكل على سكوتها وصمتها ونأيها عن السياسة، وتتصدى بعنف لسكوت المرجعية الدينية، وهل سكوت هذه الأحزاب والتيارات في أيام النظام البائد والأنظمة التي سبقته مسوّغ؟

إن هذه الإشكالية تحيلنا في الحقيقة إلى إثارة سؤال عمن يمتلك مقياس وضع إشكالية السكوت والثورة، وعما إذا كان أولئك الذين يصنفون المرجعيات الدينية يمتلكون الوعي التاريخي بتحويلات المجتمع والدين ومرجعياته، أم لا. وما ينبغي قوله هنا: إن المرجعية الدينية وفي الكثير من المراحل لا تمتلك العصا السحرية التي تستطيع من خلالها تحريك هذا المفصل من حركة الأمة وإثارة ذلك، تماماً كما يجري في الحزب السياسي والتنظيم الحركي الذي يواجه

في مراحل حياته السياسية تحديات وعقبات وإشكاليات وضغوط محلية داخلية تجبره على إخلاء الساحة أو الانسحاب إلى إقليم آخر، أو السكوت وعدم إعلان الموقف.

ما حدث في الحقيقة أن ذات الأحزاب والكيانات السياسية التي كانت تجد في مرجعية السيد السيستاني مرجعية ساكنة، عادت إليه بوصفه يشكل ضماناً مهمة لتسيير العملية السياسية (الدولة - القوى السياسية) الخيمة التي تجمع قوى الدولة تحت أعمدها، ولا مفر من أخذ رأيه والاستئناس بتوجيهاته ووصاياه وأقواله ورؤيته الفقهية والسياسية.

وبالعودة إلى السيد السيستاني أقول: إن الرجل ربما باغت متهميه بقيمة الفكرة السياسية التي تناولتها في موضوع انتاج دولة ذات سيادة قادرة على منح العراقيين بقية حياة، بعد أن تم مصادرة الحياة ولقمة العيش وأرواح بريئة في حروب إبادة وفي ظل نظام اعتبر الموت نظرية عمل يومية.

وعنصر المباغثة لم يكن وليد ظروف هياتها تحولات ٩ نيسان (٢٠٠٣) باختلال البلاد، وما تلاها من صيغ ومشاريع سياسية كانت تتم تحت عيني القوات المحتلة ورقابتها، وفي كثير من الأحيان بإرادتها، إن عنصر المفاجأة في المباغثة هو في (الحرية) التي يملكها هذا المرجع وهامشها الذي يستطع لكل الفرقاء والنظريات والآراء، والامكانية، التي يوفر عليها ترتيب أجواء البديل (الدولة) دون أن يتحمل الإمام ضغوط أحد قد تجبره فيما بعد على إحاطة مواقفه بشأنها بشيء من (فقه المجاملة) ولو على حساب التشريع والنزاهة والصدق مع الله ومع النفس والأمة، وهو ما لم يتوفر لأحزاب وتيارات في السلطة العراقية الحالية كانت تعتبر في مراحل سابقة هامش الإمام صمتاً غير مسوّغ.

يقول الاعلامي العراقي حسن العلوي: (السيستاني ظاهرة في الفقه الشيعي تقترب من ظاهرة الشريف المرتضى والشريف الرضي بقدر ما يتعد عن النمط العام للفقه الشيعي الثوري، وهو أيضاً يتعد عن مدرسة الإمام الخميني التي تدعو إلى سلطة الفقيه المباشرة بقدر ما تقترب من فقه الإمام الشيخ محمد عبده والشيخ

عبد الرحمن الكواكبي في علاقة الدين بالدولة)، وهو بهذا يضع نهاية مجيدة لمقولات سادت الثقافة العربية المعاصرة التي نظرت إلى الفقه الشيعي بمنظار طائفي وأحادي متحيز في احيان كثيرة بلحاظ المد الثوري في إيران وقيام دولة الولي الفقيه.

إن السيد السيستاني بدوره الدستوري في الدولة العراقية أبان عن ماهية الفقه الشيعي الذي لا يخضع لقواعد الاجتهاد الأحادي بقدر ما تحكمه أطر ومقتضيات الزمان والمكان وحاجة الانسان في أقاليم الإسلام إلى دولة تتسع لأشواقه.

الباب الثالث

السيد السيستاني ودولة التسامح

ترتكز الدولة في فهم السيستاني على تراث الاسلام ومطلب الحرية, وتستدعي البيئة التاريخية على اساس الاستلهام, وليس التوقف عند التراث, بما هو عقبة في طريق التجديد, وحافز لاستدعاء النصوص الناهضة.

ففي يقين مرجع عاش تحولات السياسة لعقود طويلة من موقع المراقب والمجتهد والعارف بأحوال الناس, تعتبر الدولة حاضنة للحريات, والقوانين محددات إجرائية لصيانة الأشواق الإنسانية؛ لذلك يولي المرجع أهمية كبيرة لأهداف وتطلعات الإنسان في العراق, ويعمل ما أمكن الجهد على أن تكون الدولة بخدمة المجتمع لا العكس.

ولكي يعمل السيد على تنزيه الدولة وقواعدها ومؤسساتها القانونية من اختلالات الممارسة السياسية, يدعوها دائماً إلى تحويل القواعد القانونية إلى أحكام إجرائية؛ للإسراع ببسط العدالة الاجتماعية, وإقامة الدولة العادلة.

لكن السيد الذي يدعو إلى سيادة الدولة ونفوذ القانون ومحاربة الأفكار المسيئة لمكونات المجتمع العراقي, يدعو في جانب كبير من بياناته وفتاواه إلى تسييح الشعب العراقي بأطر التسامح والتوادد والمحبة والألفة بين مكوناته؛ إذ هو شعب واحد بتنوعاته القومية والدينية والاجتماعية والسياسية, ويدعو إلى أن يكون مدركاً لما يخطط له في ظل ظروف اجتماعية وأمنية وسياسية غاية في التعقيد.

ولعل السيد السيستاني يواجه اليوم (جاهليات) موغلة في جرائم استئصال الانسان وحرثته, وهي في يقينها أنها بهذا السلوك تستطيع تغيير توجهات المرجعية الدينية عبر حرفها عن مسير الدفاع عن الانسان في العراق, إلى توجهات ومسارات لا علاقة لها بالمسألة الشرعية, كإصدار فتاوى تكفير الآخر وإهدار دمه, وقد عبر الامام خلال السنوات الأربع الماضية عن قيمة التسامح وتحمل

الآلام, تبعاً لمصالح العراقيين ورعاية مستقبلهم, ما لم تتحمله مرجعية سياسية ودينية, وهذا ناتج عن إيمان الامام بصمود العراقيين أمام موجات العنف الماردة, و يقينه بإرادته الاسلامية والعربية الكبيرة, وفوق هذا وذاك يقينه التام بتوجهات مرجعيته الدينية.

ويبدو تالياً أن خيار التسامح الذي انتهجه السيد في تعاطي المسائل الاجتماعية والاحترابات المذهبية والطائفية والإثنية والسياسية, هو السبيل إلى قراءة ملف معقد وشائك ومهم كالملف العراقي.

والتسامح لا يعني بالضرورة التساهل مع الخصوم وقتلة الشعب العراقي والمجرمين وقطاع الطرق وأمراء المجموعات المسلحة وزعماء خلايا الدم, بقدر ما هي نظرية قائمة على بناء الدولة العصرية بروح متوازنة لا يغلب عليها التطرف الطائفي ومقاييس المحاصصة وبرامج سياسات دولية.

إن السيد السيستاني يدرك أن الشيعة أغلبية عديدة في المجتمع العراقي, وهم أكثر عدداً وعدة من غيرهم, ويامكانهم أن يفعلوا الكثير لو ترك جمهورهم العام يتصرف لاسترداد بعض الهيبة التي تعرض للتنقيص بفعل عمليات المجموعات الارهابية, وكان بإمكانه أن يستخدم ردات الفعل الجماهيرية الغاضبة للانتقاص من تيارات مذهبية سكنت في الكثير من المحطات عن أفعال المجموعات الارهابية هذه, إما بدافع الخوف منها أو التشفي بما يتعرض له الشعب العراقي.

إن رفض الامام لردات الفعل العاطفية يعيد إلى الأذهان قيمة الدور الانساني الكبير لهذه المرجعية في تاريخ المجتمع العراقي وتاريخ قضايا المنطقة العربية والاسلامية, وهو دور ينسجم مع حكمة المرجعية الدينية الخاضعة لشروط محمدية لا سفيانية, كالزهد والمعرفة بأحوال الزمان والمكان, والاصرار على حماية المصالح الوطنية والاستعداد للتضحية من أجل الاسلام وأمتة ورسالته الكريمة.

وما نريد تأكيده هنا أن المرجعية الدينية تقف مع الحريات السياسية والدينية، ومع التطلعات المشروعة للتيارات والأفكار والأحزاب والجماعات السياسية، شريطة أن تكون الدعوة خاضعة لمنطق الحريات والدفاع عن الأوطان والسيادة الوطنية، وما يتطابق مع المصالح الوطنية العليا، وما يدرأ عن الاسلام مخاطر الانقسامات الطائفية المتوحشة.

وهكذا كان الامام السيستاني في قلب الحدث السياسي، يقود القرار الديني الحكيم، ويختزن في حركته أخلاقيات المرجعيات الدينية الواقعية التي تعاقبت على النجف.

ولو لم تكن تلك الواقعية حاضرة في سلوك المرجع، لكان العراق اليوم يصرع في غلواء الحروب الأهلية بعد أن شعر الإمام أن المخطط القادم سواء الذي تقوده الجموعات المتطرفة أو السياسات الكبيرة يستهدف تفتيت الكتل المتجانسة من طريق إحداث انقسام دموي بين مكونات الأمة، مثال ذلك: صراع الشيعة والسنة، أو تفتيت الكتل الواحدة عبر توريث الطائفة الواحدة بحروب وانقسامات دموية مرة وسياسية مرة أخرى.

إن الدعوات إلى الوحدة، ونبذ الفرقة، وتجاوز الموبقات بالحكمة، وتطبيق القوانين، وتفعيل دور الدولة في المجتمع، تلك التي يطلقها الإمام السيستاني في مناسبة وغير مناسبة، ليست كلمات مجردة أو بيانات سياسية للاستهلاك الوطني الداخلي، بل هي تحذيرات حقيقة نابعة من قراءة سديدة لواقعيات الساحة العراقية، وتقف الدعوة إلى التسامح في قلب المفردات الحيوية في هذا الاطار، ومن المفترض أن تولي القوى السياسية الفاعلة سواء الموجودة في الحكومة الحالية - حكومة الوحدة الوطنية - أو في المعارضة أن تتعامل مع هذه الدعوات باعتبارها جرس انذار حقيقي لما يفترض أن تكون عليه الاحزاب والقوى السياسية في البلاد، وإلا غرقت الساحة بمحيط من الفتن من الصعب انقاذه منه.

إن الامام يطالب الحكومة بمزيد من العمل باتجاه فرض القانون، وتلبية جانب الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للشعب العراقي، وحين يلتقي

شخصيات في الحكومة العراقية، يتابع بالدقة جهود الحكومة في هذا الاطار، مع تأكيده لخيار حكومة الوحدة الوطنية التي تتعد ما أمكنها عن مظاهر المحاصصة الطائفية؛ لتكون حكومة الوحدة الوطنية بالفعل.

إن المسؤول عن الأمن وتلبية الخدمات على كافة المستويات، وتوفير الحياة الحرة الكريمة هي الدولة، ومسؤولية المرجع هي التسديد والنصح والتنبيه؛ لأن المرجع يضطلع بمهام لها علاقة بالأمة وتطلعاتها المشروعة، كذلك كان لزاماً القول: إن الامام ليس صانع قرارات الحكومة، ولا المسؤول عن أداؤها، ولا يضع برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً إغاثياً لها، ولا يتدخل في التفاصيل والاجراءات الميدانية لسياساتها، وما دام الشعب العراقي صوتاً بالأكثرية على قيام حكومة الوحدة الوطنية، فعلى الحكومة أن تضطلع بمسؤوليتها في هذا الاطار.

منذ البيانات الأولى التي صدرت عن مكتب سماحته، وفي الفتاوى الشرعية، رفض الامام استفراد جهة أو تيار أو حزب أو مليشيا مسلحة علنية أو سرية بالدولة والقانون والثروة الوطنية. وشدد - وكان حاسماً في تشديده - على رفض احتكار القوة إذا آلت مسؤوليات الدولة إلى جهة سياسية بعينها، وأكد أن العراق بلد متعدد الأعراق والقوميات والإثنيات، وأن الشعب العراقي هو الأحق بالتصرف بثروته، وفق قواعد اجتماعية واقتصادية وقانونية تشرع في هذا المجال.

لقد واجه السيد بعد سقوط النظام عدة طروحات تميّزت بالحدة في تناول موضوعات لها مساس بالقروة الوطنية وتوزيعها والموقف من الوحدة الوطنية، وكون الشعب العراقي نسيجاً اجتماعياً وطنياً واحداً، وقد أوضح الامام موقفه الرافض لكافة مظاهر تجزئة هذا النسيج تحت عناوين وإن بدت دستورية وقانونية أقرت في لجنة كتابة الدستور، لكنه توقف قليلاً عند شرعيتها وصلاحتها كقواعد لوحدة المجتمع العراقي.

وفي تلك الفترة أبدت الكثير من التيارات والاتجاهات والقوى السياسية مواقف متباينة من طرح الامام، لكن الشيء الأهم الذي يفترض أن نؤكد في هذا المجال، هو أن ما كان الامام حذر من تأثيراته وانعكاساته السلبية على وحدة

القوى الوطنية ووحدة المجتمع العراقي قد وقع بالفعل من طريق اصرار البعض على التهديد بقطع أعناق الأنهار حال قيام فيدرالية في الجنوب, الأمر الذي أدخل البلاد في مواجهات مستمرة ما زالت مفاعيلها السياسية وحساسياتها البالغة تضرب عميقاً في الخارطة السياسية للبلد.

لقد رفض الامام تجزئة المجتمع العراقي عبر كانتونات اجتماعية تجعل الأغلبية العربية الشيعية في الجنوب في كانتونات جغرافية, متسائلاً في الوقت نفسه عن جدوى هكذا مشروع يحيل مذهب الأكثرية إلى طائفة, والطائفة إلى قطاع في جزء من الوطن, في حين أن الوطن تاريخياً جزء لا يتجزأ من تلك الأكثرية. وفي الوقت الذي كان السيد يعمل على التحذير من إمكانية إحداث هذا الانقسام الكبير في الخارطة السكانية وتأثيرات ذلك على بنية الاجتماع العراقي, كان يحذر في نفس الوقت من أحكام استغلال هذا الانقسام لقيام الحرب الطائفية التي ستنشأ جراء الاقرار بنص بالتجزئة هذه.

إن الشروحات السياسية التي قدمت للفيدرالية من الممكن استيعابها والعمل بقواعدها لو كانت هذه الأجواء العراقية قادرة على تأهيل هذا المشروع؛ لأن البلد غارق في الجدل الدموي المسلح بين أطراف وتيارات مسلحة, بعضها استخدم من خارج الحدود بدعم من طبقة فكرية وفقهية متطرفة تضمم العداء لشيعه العراق, والبعض الآخر من داخل الطيف العربي الشيعي العراقي مدفوع بمظاهر القوة الداخلية والدفاع عن أتباعه ومؤيديه في تلك المناطق, ذلك أن هكذا مشروع سيصطدم بجدار سميك من شرارات هذا الجدل, وستغرق الخارطة بالدم والضحايا, وهي نتيجة متوقعة في ضوء واقع وحركية التيارات المسلحة والقوى السياسية المتواجدة في إقليم الجنوب.

المسألة الأهم في هذا المجال هي أن السيد كان يخشى من إعادة انتاج فكر المراحل السابقة التي مرت في تاريخ الشعب العراقي, تلك المراحل التي ساد فيها منطق الاستفراد والهيمنة والدكتاتورية والاستئصال, وهو ما لم ينسجم مع

طموحات العراقيين وآمالهم الوطنية الجديدة برؤية نظام سياسي وطني يعبر عن أهدافهم في الخلاص والحرية وتوزيع الثروة بشكل عادل.

لقد كان الامام صارماً في رفضه سيادة منطق الميليشيات المسلحة التي تريد إعادة انتاج احتكار القوة في الشارع في حال اقرار الفيدرالية, وشدد على مركزية الدولة باعتبارها السبيل الوحيد لانعاش البلاد اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً وأمنياً. إن الاقرار بالانقسام الاجتماعي هو اقرار حقيقي بالتفتت, واخضاع البلاد لنزاعات طائفية وعرقية وجهوية من أجل تكريس هويات جزئية بديلة ونقيضة للهوية الوطنية, وهو ما رفضه الإمام ونبه على خطورته في وقت مبكر, ولمخاطر هذه الظواهر المسيئة للوحدة الوطنية, دعا إلى احياء كل المقومات والركائز القادرة على إعادة الروح الوطنية وتكريس مفهوم الأمة الواحدة والخارطة الواحدة.

إن تشديد الامام مثلاً على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة, هو دعوة شرعية وسياسية حقيقية إلى قيام دولة تمثل ألوان الطيف العراقي دون استثناء, ودون الاعتماد على حكومات غير مركزية تضعف في حال احتكارها للقوة من احساسا لمواطن بوجود دولة مركزية تمثله.

الباب الرابع

إمامان بولاية واحدة

في الوقت الذي يؤكد فيه الامام الخميني على قيام دولة الولاية المطلقة للفقهاء، يذهب الامام السيستاني إلى الدولة التي تنتجها صناديق الاقتراع، فيما يبقى الفقيه في موقع التسديد والترشيد والنصح في الدولة الديمقراطية الوطنية وفي ضوء ذلك نتساءل:

هل هناك تعارض فقهي، أو تعارض سياسي بين المدرستين؟

في التجربة السياسية الاسلامية المعاصرة أدى الامام الخميني دوره المحوري في توجيه الحدث السياسي في إيران قبل الثورة، ومراجعة سريعة لخطابات الامام الخميني منذ الخمسينيات مروراً بانتفاضة ١٥ خرداد (١٩٦٣)، وانتهاء بانتصار الثورة في ١١ شباط (١٩٧٩) تحيلنا إلى محورية قيادية ظاهرة وبارزة على التحول، قادرة على توجيه الأمة، فانضوت كل الأحزاب والتنظيمات السياسية العلمانية والليبرالية والاسلامية في إطار هذه المحورية القيادية.

كان الامام الخميني هو الذي يقود الثورة من تركيا والعراق وباريس، وكانت الحوزة العلمية والشخصيات والمرجعيات الدينية تقف مع الامام في ثورته وانتفاضته الاسلامية المستمرة، حتى إن الامام الخميني بعد انتصار الثورة، شكّل أول جمهورية اسلامية من شخصيات ليبرالية، وشهدت التجربة السياسية للدولة في إيران بروز مهدي بازرگان الليبرالي رئيساً للوزراء، وابراهيم يزدي الليبرالي وزيراً للخارجية ورجال آخرين في هذا الاطار، وتم انتخاب أبي الحسن بني صدر رئيساً للجمهورية.

كان الإعلام الاسلامي في إيران يتصرف باعتباره اعلام الثورة التي صنعتها الجماهير الإيرانية والأحزاب والتيارات الفكرية والاجتماعية، ثورة الاسلاميين والشيعيين والليبراليين والوطنيين، ولم يكن اعلام الاسلاميين الراديكاليين فقط،

أو ما يعرف بخط الامام, مع أن المصطلح ليس دقيقاً من وجهة نظري؛ لأن الامام الخميني كان خيار كل التيارات والأحزاب الإيرانية.

ولعل التسمية واحدة من الأخطاء السياسية التي سقط بها التيار المؤيد بشدة للإمام وأتباعه الخالص في الساحة الإيرانية.

ولأنني عشت البدايات الثورية وإرهاصات تشكل أول دولة إسلامية في العصر الحديث, ومن عاصمة التحول الثوري طهران أقول: كنت اشاهد كل ليلة في التلفزيون الإيراني مناظرات فكرية وفلسفية وسياسية تمتد إلى ساعات بين قيادات في الثورة, مثل: رئيس مجلس الشورى الإيراني الشهيد محمد حسين بهشتي وزعماء في الحزب الشيوعي الإيراني (توده), مع أن حزب توده اختلف مع قيادة الثورة منذ البدايات, وكان يعمل على انقلاب عسكري يطيح بإنجاز الجمهور الإيراني, مع ذلك كان قادة الثورة يناقشون مستقبل العملية السياسية الإيرانية في الداخل بود كبير مع الشيوعيين, ولو أن الأجهزة الأمنية الإيرانية لم تكتشف انقلاب الشيوعيين الإيرانيين, لكان زعمائهم لليوم يتمتعون بالحماية الكاملة كحرية التعبير عن الأفكار, وما زلت إلى الآن أتذكر الأكشاك الإيرانية وهي تبيع كل صباح صحف ومجلات لأحزاب وتيارات وجمعيات سياسية ومنظمات مجتمع مدني يصل عددها إلى (١٠٠٠) صحيفة ومنشور إعلامي.

كان هذا يحدث في دولة اسلامية يفترض بالولي الفقيه صاحب الصلاحيات والشروط المطلقة أن يمارس ولايته فيها, والواقع أن ممارسة الولاية في جو سياسي عاصف كهذا وفي وقت لم تكن ملامح الدولة واضحة بالدرجة الكافية, اخترنت في تضاعيفها استيعاب هذه الأشواق, وتأسيس دولة قادرة على التعاطي مع المجتمع وتحولاته السياسية والاجتماعية والعقيدية والمصالح فيه, بما يناسب طبيعة المجتمع وتطلعاته وخياراته الاستراتيجية.

كان بإمكان الولي الفقيه إعلان الأحكام العرفية أمام المظاهر الشاذة كالتظاهرات المسلحة التي أخرجتها منظمة (مجاهدي الشعب) بقيادة رجوي في الشارع الإيراني, وأعمال القتل وتخريب المحلات والعدوان على الناس, وكان

بإمكانه أن يعارض انتخاب أبي الحسن بني صدر، خصوصاً أن الثورة بدأت تتحسس تأمر صدام حسين عليها لمهاجمة حدودها سنة (١٩٨٠)، ولو كان الإمام الخميني فعل ذلك، لما واجه معارضة أحد في الشارع الإيراني الذي بايعه إماماً للثورة والدولة معاً.

إن الولاية التي يتحدث بعض الكتاب العرب بغلظة شديدة عنها ويعدون لها استبداداً وديكتاتورية الفقيه، كانت تواجه عنفاً واستبداداً ودموية أحزاب وتيارات وجماعات حاولت فرض (ولايتها) السياسية والعنيفة بالقوة، في حين كان يفرض الإمام ولايته الشرعية والقيادية الإسلامية بالتسامح والاستيعاب ومعالجة القضايا المركزية والكبرى التي كانت تواجه الثورة.

في المشهد العراقي، فإن لون الدم الذي أهرق في شوارع طهران من قبل المجموعات السرية الدموية مستهدفاً كل شيء: دور السينما، الباصات، محلات كسب الرزق، الأسواق، الناس بمختلف شرائحهم وألوانهم، هو ذاته الذي يهرق في العاصمة بغداد والمدن العراقية الأخرى من قبل ذات التوجهات، وربما بأيدي أولئك الذين أحرقوا الناس وهم احياء في طهران.

وفي المشهد، سيارات مفخخة وقتلى وجرحى بالآلاف، وحسب احصائية أممية تعدى المليون قتيل وجريح ومهجر من منزله، لكن لون الدم المراق واحد في كل من طهران وبغداد، وريثما تسفر المواجهات عن نتائج، فإن الفعل السياسي لفقيه بغداد يوازي حجم المشكلة وثقل الأزمة، إنه يتصرف بوحى من مسؤولية سياسية وشرعية محددة، وتلك المسؤولية لم يؤسسها في واقع الشعب العراقي مثلما اسس الإمام الخميني مسؤولية إقامة الدولة في إيران، لأن الفرق واضح بين الزمنين.

الإمام الخميني هو الذي قاد المسيرة السياسية وأشرف على بناء الجيش والقوات المسلحة، وأنجز وعد السيادة الحقيقية للدولة، وكان صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في مسيرة عنوانها الدعوة إلى إقامة الحكومة الإسلامية، في حين

الإمام السيستاني تعامل مع دولة أو نمط من الحكومة الديمقراطية من خارج شروط الدولة التي اقامها الإمام الخميني.

ومن الطبيعي أن يكون خطاب الدولة الاسلامية في إيران مختلفاً عن خطاب الدولة الوطنية في العراق, رغم أن (الوطنية) في العراق والاسلامية في إيران ذات توجهات متشابهة في العديد من المظاهر والأشكال.

فالامام الخميني الذي ارسى دعائم الحكم الاسلامي في إيران, تعامل مع (الاسلام) خياراً استراتيجياً في الحياة الإيرانية, لكنه فسح في المجال أمام الشعب الإيراني لاجراء الدورات الانتخابية سواء لانتخاب رئيس للجمهورية, أو لاختيار أعضاء مجلس الشورى والمجالس البلدية, وتعد تجربة (الانتخابات) في إيران واحدة من الميزان الديمقراطية المتقدمة المعاصرة التي تحدد نوع الدولة الاسلامية وقدرتها على التعامل مع الآليات الديمقراطية وفق معايير سياسية معاصرة, وربما كان انتخاب أحمددي نجاد وهزيمة رفسنجاني في الانتخابات الإيرانية الماضية دليلاً على تعويم الاستبداد والارتقاء بالحرية.

السيد السيستاني لم يكن رجل الدولة العراقية, ولم تؤدّ النجف الأشرف كموقع للمرجعية دوراً في إسقاط صدام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ (وإن كانت مساهمات المرجعية الدينية [الصدر الأول والثاني] وجهود الفقهاء الآخرين أرست ملامح هذا المشروع الاسقاطي), لكن المسألة السياسية في العراق بدخول الولايات المتحدة الأمريكية على الخط غيرّ بالتأكيد ملامح الخريطة السياسية العراقية, وبدلاً من أن تكون النجف وعالم الاجتهاد هو الذي يؤسس نمط الدولة, جاءت الدولة إليه تستدعيه في إطار المعرفة بالقواعد والسياسات والدعم والاشراف الأخلاقي, وإذا كان الفقيه الخميني هو الذي قاد الثورة وأنجز وعد الدولة, وعرفت الدولة بالعنوان الخميني, واستمرت فاعلة في السياسات الاقليمية والدولية, فإن الدولة العراقية أفسحت المجال لفقيه النجف؛ لبلورة السياسات والاعتماد عليه في دعم المسيرة السياسية؛ لأن الدولة التي نشأت لا تتعارض مع

النجف, ولا تختلف مع الفقيه العارف بأن الزمن السياسي العراقي هو زمن (الوطنية) القريبة من توجهاتها من عصر الفقيه العارف بضرورات الناس.

وإذا كان الامام الخميني واجه تحديات عصيبة في الداخل وضغوط وصعوبات وحرب شرسة امتدت ثمان سنوات ضد الدولة الاسلامية, شاركت فيها أغلب القوى الكبرى, وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب النظام العراقي السابق, فإن السيد السيستاني وموقع المرجعية الدينية في النجف الأشرف والمشروع السياسي الشيعي العراقي واجه إلى حين كتابة هذه السطور تحديات لا قبل للعراق والمرجعية الدينية وتاريخ العراق السياسي الحديث بها.

لكن موقف المرجعتين الدينيتين من تلك التحديات والضغوط متشابه عبر الرسالة السياسية والدينية والاخلاقية التي أدتها هاتان المرجعتان في الحياة الإيرانية والعراقية.

كل البدايات السياسية تحمل في طياتها مشكلات عصيبة؛ لأنها بدايات, وما رافق انتصار الثورة في إيران كان من النوع الثقيل الذي لم تحتمله أي تجربة سياسية أخرى, لكن حكمة الامام وصلابته في وجه التحديات ووقوف المجتمع الإيراني إلى جانبه حمى الثورة من غول مؤامرات عديدة كان أكبرها الحرب التي شنت على سيادة الدولة عام (١٩٨٠) من قبل النظام العراقي السابق, وما يفعله الامام السيستاني في المسألة العراقية هو ذاته ما قام به الامام الخميني عبر حماية التجربة العراقية الوليدة وصيانة حقوق الشعب العراقي, دون انغلاق على الحكم العراقي الحالي؛ لأنه لم يعلن الاسلام كياناً للدولة, إنه إذا أدى ما أدته طائفة من فقهاء الشيعة الذين كانوا يرون في الدول القائمة بالعدالة والحريّة دولاً اسلامية كالشيخ الأراكي والعلامة المجلسي.

إن إدارة الأمور الحسينية عند الامام السيستاني تعدت الجانب الفقهي لها عبر الاهتمام بالأيتام ورعاية الشؤون الاجتماعية وكفالة المؤسسات الدينية إلى الاهتمام بالجانب السياسي, فأصبحت (الحسينية) في نظر السيستاني والامام الخميني كفالة للأمة وحاجاتها ومطالبها السياسية وأهدافها العقيدية, ما دام يتعلق

بالمستقبل وحاجة الشعوب الاسلامية إلى نظام يتكفل بالحرية والحقوق المدنية وحاجة الأمة إلى قيادة ترعى مسيرتها الاجتماعية وآمالها في الحياة الحرة الكريمة وإلا ما معنى وجود قيادة في زمن الغيبة الكبرى للإمام المعصوم X هل لكفالة الأيتام والاهتمام بالأمور الاجتماعية وبناء المؤسسات التربوية والدينية على أهميتها، أو مواجهة المطالب الحقيقية والملحة في عالم يتوزع على سياسة كبرى تحاول استلاب الأمم والكيانات الانسانية؟

إن الشيخ النائيني (١٩٣٧) أول من نبه في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) على ضرورة إجراء اصلاحات فقهية وفكرية حقيقية على منظومة (المصالح)، وعلى قيم النظر إلى الضرورات الاجتماعية والسياسية في الأمة، ودعا إلى الانفتاح على القيم الحضارية الغربية بما يحصن الأمة من وقوعها في شرك الاستلاب والإفادة من التجارب الأخرى، ولعل الامام الخميني - وقد كانت تلك الظاهرة في البدايات - استلهم الدروس السياسية الأولى من خلال احتكاكه بالواقع، وسار على ذات النهج، نهج الأخذ بأسباب التطور وعدم الاعتراف بالدول التي تشغل بالظاهر الاسلامي، لكنها تعمل وفق سياقات (امبريالية) كنظام الشاه محمد رضا، خلافاً للسائد من رؤية فقهاء كانوا يرون تأييد هذه الدول بإعلانها الظاهر الاسلامي.

وهنا أقول: لو كان الامام الخميني على قيد الحياة اليوم، لكان أعلن تأييده للعملية السياسية في العراق؛ إذ جاءت عبر صناديق الاقتراع، واستمدت شرعيتها من الورقة الانتخابية للجماهير؛ لأنها تنطلق في تصورهما لمفهوم السيادة والعلاقة بالعالم والمحيط العربي والاسلامي من خلال قواعد القانون الدولي ونصوص الاسلام والإفادة من التجربة السياسية الديمقراطية في العالم.

إن الاسباب التي تدعو المرجعية الدينية لتأييد العملية السياسية وتأييد الحكومة التي تأتي عبر الانتخابات والدستور، لكونها حكومة قادمة على خلفية نضالات طويلة وأنهار دم واسعة وتضحيات جليلة قدمتها الحركة الاسلامية والوطنية العراقية هي:

١- أنها شرعية بصندوق الاقتراع، وليس سلطة قهرية قائمة بالقوة الغاشمة.

٢- إن الطبقة السياسية التي تقود الدولة جاءت عبر انتخابات مليونية شارك فيها الملايين من العراقيين برغبتهم، وليس عبر سوقهم إلى مراكز الاقتراع بالقوة والتهديد بقطع الحصة التموينية كما كان سائداً في عهد النظام السابق، وهي طبقة مناضلة عملت في الميدان وقدمت أحزابها وتنظيماتها السياسية آلاف القرابين من أجل حرية الشعب العراقي.

٣- انها سلطة قائمة على أساس رعاية مصالح الشعب العراقي وتعمل على بناء سياسات تصب في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحماية الدين وحقوق الأقليات ولا تعادي مصالح الأمة.

٤- أنها دولة انتهت إلى إقرار دستور دائم للبلاد بالإفادة من خبرات التكنوقراط، واستدعاء المرجعية الدينية باعتبارها سلطة في الأمة.

الفصل الرابع

الباب الأول

إنسانية الدولة ومعنى السيادة

الدولة التي يفترضها الذهن الانساني، ظاهرة في الحكم، مشرعة الأبواب، تنبسط القوانين فيها، وتتهذب المجتمعات تحت منابرها ومؤسساتها، وإذا ضاقت الدنيا ببني الإنسان يهرع المحرومون إلى تمثل رؤيتها ومشهدها في مجمل ما يكتبون، وهكذا انبسطت الدولة في الاسلام مشرعة الأبواب في كتابات الاسلاميين، أحزاباً وتيارات فكرية ومرجعيات دينية، ليس كحلم يمتزج بالحرية من واقع مأسور بقوانين الاستبداد والعنف، بل بوصفه حقيقة يمثل الاجتهاد في السعي إلى إقامتها من المندوبات الواجبة.

إن الحرية هي الدولة، والدولة التي تمنح الحرية مجالها الأوسع هي الدولة الاسلامية، وطيلة الفترة التي تلت الخلافة الراشدة لم يجتهد فقهاء الاسلام للتعبير عن دولة الاسلام إلا وفق منظور أممي إنساني يمنح الإنسان حرته المبسوطة على التهذيب والتبصر بحكمة الخلق الأولى، وهي إقامة مجتمع العدل، ولن نندهش أبداً حين نرى أحد فقهاء الاسلام يسمي واحداً من أهم مؤلفاته (الاستبصار)؛ لأن الحكمة من التبصر هي الانفتاح على عالم الكلمات الربانية، والإفادة من تجلياتها في عملية ترسيخ الحرية وتعميق صلة الانسان بما حوله، بما يحقق الغاية من خلقه (العدل والحرية)، كهدف أسمى تحققه دولة المراجع المستمدة رؤيتها من حركة الأنبياء.

الامام الشهيد محمد باقر الصدر الذي كتب في الدولة الاسلامية إبان انتصار ثورة الامام الخميني، اعتبر الدولة خطوة أساسية لإقامة ما أسماه خلافة الانسان على الأرض، ولعل الامام هنا أراد أن تنبسط ذهنية الانسان المسلم على دولة الاسلام مستمرة في الزمان والمكان، خارج مشكلة المذاهب الاسلامية التاريخية المتمثلة بالخلافة الاسلامية، وإذا كانت التجربة الأولى في الخلافة انتهت في

زمانها ومكانها باستشهاد الامام علي × فإن المسيرة الاسلامية لخلافة الانسان لن تنتهي بانتهاء عصر الخلافة.

وفي هذا يرسي الامام الصدر ملامح دولة تتعدى الأشكال التاريخي، عبر ربط مفهوم الدولة بالهم الانساني المستمر والعمل الجاد لإقامة دولة إسلامية، وهذا يعني: أن (الخلافة ما بعد الرسول |) كمسيرة في التاريخ وأزمة في عقائد المذاهب الاسلامية حالة سياسية يمكن تجاوز ردود الفعل السياسية والفقهيّة إزائها، والبدء بإرساء معالم نظام اسلامي راشد من خلال جهد الفقهاء والعلماء والاحزاب الاسلامية والتيارات الفكرية المتوازنة، فيخلق الاسلام لنفسه دوراً في الأمة وحضوراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً استراتيجياً في العالم، أو ما عبر عنه الامام الصدر بعالم السيادة الاسلامية.

إن السيادة في الاسلام تعني التركيز على بناء منظومة سياسية واقتصادية وأمنية وثقافة وعقيدة وعسكرية حقيقية، والدفاع عن التراب الاسلامي، والتفاهم مع الآخرين لحماية منجز التجربة، شريطة عدم التفريط بالثوابت العقدية والمسلمات الدينية المتعارف عليها، ولا معنى للسيادة من دون تلك العناصر، وإذ يتطور عالم اليوم، ويأخذ شكله الديمقراطي في جانب والمتوحش الامبريالي الاستعماري في جانب آخر، فعلى المشرع الاسلامي أن يكون مبسوط اليد لانتاج الخيارات السياسية والاقتصادية، واستخدام القوة أو التهديد بها؛ لردع الآخرين الذين يريدون النيل من قواعد التجربة (الدولة)، وما يجري اليوم من خلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي إزاء (النووي الإيراني) دليل على أن (الدولة) في الاسلام حقيقة راهنة يمكن أن تنتج سيادة للإسلام إذا ما توفرت لها إرادة أمة وقيادة سياسية جريئة في قول الحق وتأكيد.

كل الفقهاء الاسلاميين يؤكّدون بناء جانب الهيبة في الدولة، سواء كانت تلك الدولة اسلامية محضّة، أو نصف اسلامية، كأن تأخذ بالاسلام في تشريع العديد من قوانينها، ولا تتعارض أحكامها مع قواعد الاسلام.

إن الهيئة لا تعني (الاستكبار) على الدول والشعوب والمفاهيم والتجارب الانسانية غير الاسلامية في العالم، ولا تعني استخدام القوة المفرطة؛ لاسقاط السیادات والعدوان على الناس وتحقيق المآرب لأهداف توسيعية على حساب الكرامات والقناعات البشرية التي لا تلتقي ودولة الاسلام وقواعد المشرع الاسلامي.

إنها تعني بوضوح شديد تحقيق الكرامة لمجتمع الاسلام عبر اشعار الدول والمنظومات السياسية الأخرى بأن الاسلام نظام يملك شروط حماية المجتمع الذي يبينه، والأمة التي يؤسسها، والحدود السيادية التي يشكلها وربما كانت الفتوحات الاسلامية في عهد النبي الكريم | أكدت أهمية هذا الجانب بالدرجة الأولى فضلاً عن مكاسب الأهداف العقدية التي تحدثت عن ضرورة نشر الرسالة الاسلامية والتعرف على الاسلام وبناء الحضارة الاسلامية في العالم. إن (الدولة) في الاسلام ليست نظاماً سياسياً صارماً حديدياً أو خشبياً متجمداً عند حدود معينة، إنها نص رباني للتجديد؛ لأن نص الدولة نص تجديدي في الجانب الاجتهادي منه، يتجاوز صورة الكلمة عميقاً في الدلالة الانسانية التي توفر أقصى قدر من المعرفة بأحوال الناس؛ ولهذا نشأت الدولة في الاسلام في رحاب نصوص تجديدية، تهذب المجتمع وتبني الحاكم وتطور التاريخ وتعمق الصلة بين الأمة ومؤسسات الحاكمة الاسلامية.

وما بين ضربة فأس النبي | في معركة الخندق، وهتاف المسلمين بالتكبير وتأکید النبي - والتجربة الاسلامية في البدايات - على هزيمة روما وسقوط امبراطورية فارس، تتجلى (صدقية) المعنى المفترض للدولة في الاسلام، فلم يكبر النبي من أجل دولة مغتصبة ومحتلة وقاهرة وظالمة غير عادلة، ولم يكبر المسلمون معه لإنشاء أول طبقة استعمارية في التاريخ العربي والاسلامي والانساني، إنهم كبروا لولادة أول تجربة إنسانية بملامح اسلامية ربانية على استيعاب الأشواق والأشواط الانسانية وتحطيم أصنام السياسة القاهرة بعيداً عن القهر والاستلاب والهيمنة والهيئة الزائفة.

لذلك جاءت كلمات النبي في رسائله لملوك العالم وثيقة الصلة بالمعاني
الرحبة الودودة الربانية التي تعني للعالم ولادة النظام الرباني الجديد (أسلم تسلم
يؤتك الله أجره مرتين). إن النبي هنا تحدث عن الأجر، ولم يتحدث عن المنحة
السياسية التي يمكن أن تمنح لهرقل أو كسرى حين يسلم، وفي ذلك دلالة على
أن جوهر الرسالة السياسية للدولة في الإسلام هي الأجر، والأجر متعدد معانيه لتبلغ
أقصى الدلالات وأعمقها أثراً في السياسة عبر إقامة عالم خالٍ من الحروب والقتل
وسفك الدم، وليس عجبار الآخرين على الدخول بالإسلام.

وهنا أقول: لم يتحدث فقيه من فقهاء التشيع عن دولة خارج إطار المنظور
المحمدي، وما رشحت عنه التجارب الإسلامية المعتدلة في التاريخ، وما يراه
جديراً بالترسيخ عبر رؤيته للمصالح والغايات الانسانية في البيئة الإسلامية،
والاستغراب الذي حدث بعد نجاح التجربة الإسلامية للدولة في إيران لم يكن
خطأ المشرع (الامام) في بناء المؤسسة وقواعد الدولة ونمط خطابها السياسي
الثوري والحضاري الذي يسعى إلى إقامة نظم العدل والحرية والاستقامة
والمساواة وخلق عالم خالٍ من الحروب والدم والاستعمار والهيمنة، بل هو خطأ
السياسات ومناهج النظر إلى مصالح المسلمين، والأكبر من ذلك الهوة السحيقة ما
بين الأمة وبعض نخبها ومثقفها وشرائعها الاجتماعية وبين غايات فقهاء الشريعة
الإسلامية المتصدين لمشروع إقامة الدولة الإسلامية.

إن غربة الواقع هي المسؤولة عن (غربة) مشروع الدولة الإسلامية في اذهان
النخب العربية، وحين يبدأ المشروع غربياً تتعطل إمكانية العمل بقواعد الإسلام،
وتتسع دائرة خيارات أنماط من الدولة غير عادلة، أو أنها دول تحاول أن تكون
عادلة عبر التمسك ببعض التراث والاستعانة بتجارب الآخرين، إن هذه (السيامية)
أخلت بعروبة العديد من البلدان والدول عبر نشوء (دول) نصف عربية إسلامية،
والنصف الآخر قائم على تشريعات لقيطة، وهنالك أنماط دول يبدو ظاهرها
شريعياً عبر صناديق الاقتراع وتوفير الحريات والديمقراطية والمجالس البرلمانية،
لكنها (لقيطة) في التقاطها لمعنى الدولة التي تحترم قرارها الوطني!

رؤية الشهيد الصدر للدولة التي أقامها الإمام الخميني

الإمام الشهيد محمد باقر الصدر يذهب بعيداً في ترسيخ معنى الدولة الإسلامية - وقد كتب دستور الجمهورية الإسلامية في إيران والمنجز في البدايات - من خلال اعتبار هذه الدولة هي غاية آمال الأنبياء والرسل والصالحين ورواد التغيير في العالم الإسلامي.

هذه العبارة مأخوذة من رسالته & للإمام الخميني عشية انتصار الثورة الإسلامية في إيران في ١١ شباط (١٩٧٩).

ويذهب الامام الصدر عميقاً في ترسيخ العلاقة مع إمام الثورة وإمام الدولة وهيبة مشروعها السياسي والحضاري الذي أحدث هزة عميقة في العالم آنذاك بالقول: إن الإسلام خرج من القمقم, وإن الامام الخميني حقق آمال الأنبياء؟ ما معنى أن يحقق فقيه مسلم وفي بيئة علمانية آنذاك (إيران) وقاعدة أمريكية كبيرة وامبراطورية باسطة ذراعها على كامل المنطقة العربية والإسلامية آمال الأنبياء.

وهل هنالك علاقة بين إمام من قريش عاش في إيران (الامام الخميني) وبين أمل الأنبياء الذين توارثوا مشروع الإصلاح والتغيير, وناضلوا من أجل الحرية والسيادة للإنسان؟

هنا ليسمح لي كل من له رأي في الدولة وإيران والامام الخميني بقول التالي: اعتقد أن السيد الصدر الأول لم يتحدث بمنطق عاطفي, أو لغة وجدانية غارقة بفرح انتصار الإسلام بعد عقود من الغياب والقهر والجبروت واستكبار الحاكمين, ولم يتحدث بوصفه فقيهاً من فقهاء النجف الذين تربطهم بالامام الخميني علاقة فقه ودين وعقيدة وتفاهم على تصورات بشأن العمل الإسلامي.

إن الامام الخميني انجز وعداً ربانياً لم يستطع الأنبياء تحقيقه قياساً بالظروف السياسية والاجتماعية والمصالح الدولية وهيمنة القوى الكبرى في العالم.

فأمم أنظار الولايات المتحدة الأمريكية - الحليفة الاستراتيجية لإيران والشاه - يطيح الإمام بالحليف والقاعدة الأمريكية, ويستولي على عرش (كسرى

المعاصر)، ويدخل بنعليه بلاط الشاه، ويستعيد بألق فذ تجربة الاسلام الأولى التي اطاحت بكسرى بدخول قادة الفتح الاسلامي بلاط الشاه، وببساطة محمديّة ينشأ أول إدارة للدولة لبناء أولى لبنات الخط الاسلامي وسيادته الربانية في مواجهة السیادات الموحشة وعالم المصالح الأحادية.

إن الامام الشهيد - وقد اشتغل في كتاب فلسفتنا (١٩٥٩) وتم طبعه في مطابع الحزب الشيوعي العراقي - كان يؤسس سيادة للإسلام غير منافسة للسياسات والسيادات الدولية الأخرى.

وما بين عام (١٩٥٩) وعام (١٩٨٨) يجري أكثر من تحول تاريخي في الأفكار والدول وأذهان الشعوب وعلم الاجتماع السياسي وعالم السیادات الوطنية، وتشاء الصدفة أن أكون في الأستوديو بهيئة الإذاعة والتلفزيون في إيران وأمامي نص اللقاء التلفزيوني التاريخي الذي جمع الامام الخميني قائد وزعيم الدولة الدولة بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي السابق شيفردنادزه، وكنت حينها أقرأ على الهواء تفاصيل الترجمة العربية لهذا اللقاء التاريخي، كان الامام الخميني في ذلك اللقاء إمام الدولة المحمدية لا الدولة التي أنشأها في إيران، وكان يمثل خلاصة التجربة الاسلامية الأولى، تجربة الدولة الاسلامية المترامية الاطراف، كانت الدولة في اللقاء الذي جرى بين وزير خارجية الاتحاد السوفيتي والامام تتجاوز حدودها (إيران وسيادتها) كانت دولة اسلامية مترامية الأطراف، الدولة التي انتهت إليها الفتوحات الاسلامية في عهد الخلافة الاسلامية في عهد الخلافة الاسلامية، والحقيقة أن الدولة في الاسلام لا تستلهم سيادتها وحدودها على أساس من مزايا التراب، بل من خلال استلهم الإنسان لأشواقه في مضمونها وشروطها وروحها الربانية السمحة، وتلك الشروط عادة ما تتجاوز التراب عميقاً في مزايا الأشواق.

في اللقاء قدم وزير الخارجية السوفيتي الذي حكم جورجيا فيما بعد شرحاً مفصلاً للإمام عن الإنجازات التي حدثت في عهد كورباتشوف، ومر على الخصوصية الاسلامية في روسيا، وأكد أن الحكومة سمحت ببناء الجوامع،

وأطلقت الحرية للمسلمين في التعبير عن مشاعرهم الدينية دون ضغوط من قبل السلطات, كما كان سائداً في العهود السابقة, كان الإمام يستمع ويردد عبارات الاعجاب.

السيادة في المعنى الخميني وفي رؤيته لفلسفة التاريخ حماية المسلمين في كل مكان, والتخلص من استبداد العهود الاستعمارية السابقة, والانفتاح على قضايا الانسان وعلى فكرة الإيمان؛ لأن الإيمان بالحرية والانسان يستتبع فكرة الإيمان بالله سبحانه وتعالى, ومن هنا كانت رسالته لكورباتشوف إسهاماً رسالية وقيادياً, فيها حكمة بالغة في تعميق صلة مفردات الإيمان هذه بفكرة الإيمان الجوهرية بالله تعالى.

كان الإمام الخميني يتهيأ لإقامة تحالف جوهري مع زعامة تاريخية استطاعت تقويض فكرة الظلم وتطوير الأشواق الإنسانية عقوداً طويلة على أساس إقامة نظام العدالة والحرية, وهو نظام افتقدته السياسة الدولية, وتفقدته باستمرار. ولو كان الإمام عاش فترة أطول, واستمر غورباتشوف في السلطة, لكان تأثير هذه (الشراكة الفكرية) طاغياً في مجمل أوضاع العالم وفي القرار الدولي, إذن مفهوم السيادة في الإسلام لا يعني حماية ومصالحها الوطنية الداخلية, بل يعني منح مفهوم السيادة في العالم معنى أوسع.

الباب الثاني

المرجعية ليست بديلاً من مرجعية الدولة

إن السيد السيستاني لا يطرح نفسه بديلاً من الحكومة العراقية المنتخبة ومجلسها الوطني ومؤسسات الدولة العراقية الأخرى، وإذا تغيب هذه المبادرة في الوقت الراهن، فهو ليس غياب العارف بدور المبادرة وتأثيرها السياسي العملي في الأوضاع العراقية، بقدر ما هو بناء مساحة من استمرار الثقة بالحكومة، ومشروعها الاصلاحية، والمصالحة الوطنية، ووزاراتها المعنية بممارسة دورها الوطني باستقرار الأوضاع.

إن المرجعية الدينية رغم مكانتها الدينية الكبيرة والمهمة في أوساط المجتمع العراقي، لكنها ليست بديلاً من مرجعية الدولة، ولا تتنافر معها أو تتناقض، إذا كانت الحكومة تتحرك وفق دستور متفق عليه، أو دستور يمكن أن يسيّر شؤون البلاد مع وجود ملاحظات على بعض بنوده.

ولهذا فإن أي خطوة كبيرة من هذا النوع ربما ربما لا تلتقي وجهود الحكومة العراقية المنتخبة والشرعية في التوفيق بين المكونات ورعاية المصالحة الوطنية وانتشال البلاد من حراك العنف وعمليات الارهاب.

ومن الضروري القول: إن إعطاء الدولة العراقية دوراً واسعاً في التعامل مع القضايا المركزية، والملفات المتفجرة، وعدم ممارسة المبادرات الحكومية ومشاريعها الكبيرة، هو شكل من أشكال الإيمان بحق الدولة، وممارستها لدور الرقيب والقيادة، وعدم تدخل حقيقي في شؤونها الإجرائية.

هنا أريد أن أبتعد عن علاقة المرجع السيستاني بالدولة العراقية والحكومة وأعضاء البرلمان، أسأل: ماذا كان سيحدث للأوضاع العراقية لو أنه أصدر فتوى فيها تحريض على العنف الطائفي، على خلفية الثأر مثلاً للدم الشيعي الذي يراق يوماً في الشوارع، وعمليات الخطف والتنكيل البشع التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، وهي جماعات متطرفة سياسياً وطائفيًا، وقادمة لتنفيذ هذا المشروع بدقة

متناهية، وتحويل العراق إلى ساحة مفتوحة لحروب طائفية تطيح بالاستقرار والسيادة والحدود؟

ماذا سيحدث لو أن المرجعية الدينية تعاملت مع الملف الأمني بفتوى التحريض الطائفي، ودعت العراقيين الشيعة إلى الانتقام والثأر إزاء ما يتعرض الشيعة له، وهو غير قليل، مورس ضدهم منذ سقوط النظام في ٩ نيسان (٢٠٠٣)؟ إن ميزة المرجعية الدينية ليست طائفية، وليس في حساباتها أن تكون مرجعية للشيعة دون سائر المذاهب الأخرى من مكونات المجتمع العراقي.

وإذا كانت المرجعية الدينية تعمل على إقامة الحدود ورعاية الشريعة وتعيين تكاليف الناس، فإنها تعرف حدود تدخلها ورعايتها لقيام دولة عراقية حقيقية، رغم المتاعب والصعوبات التي تواجهها أكثر تعبيراً عن فهمها لحدود الشريعة وحدود الفقيه الأكبر؛ ولذلك ربما لا تجد المرجعية الدينية في مبادرة من هذا النوع كبير فائدة، ولا تحقق النتائج المرجوة؛ لأنها أساساً تعمل على قيام دولة بمنطق المشاركة المعتدلة مع جميع المكونات، ومن المفترض أن تستفرغ الدولة كل خياراتها السياسية في الذود عن التجربة الدستورية الجديدة وحماية المصالح الوطنية العليا.

المرجعية والزلال

الساحة العراقية ساحة معقدة، تتنافس فيها ثنائيات متنافرة لا تجتمع على مشتركات الوطن والسيادة والعيش المشترك، بل على سيادة الطائفة والمذهب ومصالح الفئات الحزبية والسياسية.

وقد يتواجد الخلاف في إطار الطائفة الواحدة والكتلة السياسية أيضاً، فينمو ويتفاقم، وتتحول الكتلة إلى حلبة للصراع، والمتخاصمون إلى بنادق محشوة بالبارود.

هذا المشهد ليس مشهداً مستورداً من الخارج بقدر ما يمثل جزءاً من مشاهد الحالة الراهنة.

ونحن هنا حين نعرض تفاصيل الصورة السياسية العراقية، نعرضها بجميع ملامساتها وتعقيداتها، من دون أن نضع التوابل والمحسنات والرتوش في حركة اتجاهاتها في حركة اتجاهاتها السياسية وخطابات قادتها ورموزها؛ لأن عرض الصورة على حقيقتها سيؤدي بالتأكيد إلى الوصول إلى استنتاجات أقرب إلى الحقيقة في قراءة هذه المشهدية المعقدة.

وعلى سبيل المثال: هناك نواب في المجلس يتخذون من عمان مقراً لوجودهم ونشاطهم السياسي يهاجمون العملية السياسية باستمرار، بل يهاجمون مجلس النواب، وهو المرجعية التشريعية في البلاد تحت دعاوى ومبررات لا علاقة لها بالعملية السياسية والمصالح الوطنية، بل بمصالح ومناهج وأجندات حزبية وطائفية واضحة.

وهناك من يدعو إلى إفراغ العراق من العملية السياسية الوطنية الجارية، عبر قلب الطاولة على مجمل ما تحقق في الانتخابات، بوجود حكومة شرعية ودستورية، وإعادة رموز النظام السابق، والاعتراف بالقتلة والجماعات المسلحة، ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً في عملية البناء السياسي.

هذا يعني واقعياً: أن هناك عمليتين سياسيتين في البلاد، واحدة تقودها حكومة دستورية منتخبة، وأخرى طارئة تحاول أن تستخدم كل الذرائع والأساليب القهرية، وفي مقدمتها الأسلوب الطائفي، لتحقيق أغراضها السياسية.

السيد السيستاني المعروف بالحكمة والواقعية في معالجة الإشكالات السياسية يجد نفسه معنياً، وكذا موقع المرجعية الدينية في الجانب المتعلق بالمصالح العليا للأمة، وهي مصالح لا يمكن التخلي عنها أو تجاوزها وتخطيها، لكنه يدرك أن أي تحرك على هذه المفردات يعني الدخول المباشر على خط الأزمة ومنحنياتها السياسية الصعبة.

ولكي نقرب من نظرية الامام في هذا الاطار يجب التركيز على بعض

النقاط:

١- إن الامام من موقعه الديني الكبير لا يعمل بسياستين شيعة في الوسط الشيعي, وسياسية مع الحكومة, أي طائفية مع الشيعة, وسياسية مع الحكومة العراقية التي تضم تيارات وأطرافاً ومذاهب اجتماعية ودينية وسياسية مختلفة, بل الامام لديه سياسة واحدة, هي التركيز على مصالح الشعب العراقي بجميع شرائحه, وفتاته مع عدم المساس بهذه القاعدة الجوهرية.

٢- ويبدو أن هذه السياسة - التركيز على مصالح الشعب العراقي بقوميته واتجاهاته الاجتماعية المختلفة - هي السياسة المعتمدة للمرجعية الدينية تاريخياً, وهنالك أمثلة تاريخية عديدة في هذا الشأن تؤكد تركيز المرجع على جانب المصالح الوطنية العليا, وعدم التورط بالتبعض الطائفي, ليس اقلها وقوف المرجعية الدينية إلى جانب الدولة العثمانية (الطائفية) في العراق حربها ضد البريطانيين (١٩١٤ - ١٩١٧) مع أن البريطانيين جاؤوا تحت ذريعة انقاذ الشيعة من حكم الدولة العثمانية السنية.

٣- إن السيد السيستاني - وهو يرفع العملية السياسية بالنصح والتسديد والتوجيه والارشاد - يؤكد دوماً ضبط النفس, وفتح المجال أمام الخيارات السياسية, بإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات التحريض الطائفي, وعمل الملشيات الاعلامية والسياسية ويحرص على ضرورة أن يتم الرجوع إلى الدستور والاحكام إليه.

إن هذه الروحية العالية هي المسؤولة عن وجود توازن ولو بحدوده الدنيا في أداء الحكومة ومؤسساتها الدستورية والقانونية, ولولا تلك الروحية وتأثيرها الشديد في أداء الحكومة ومؤسساتها الدستورية والقانونية, لكان مشهد الحالة العراقية أكثر سوءاً من الآن, ولوجدت الكثير من الأحزاب - الكبيرة والنافذة في البرلمان والحكومة في عمليات التحريض ضدها وعمليات التنكيل التي يتعرض لها الموالون لها في المدن العراقية ذبحاً وتقتيلاً وسلباً وتهجيراً - مجالاً خصباً لعمليات تحريض موازية أكثر فداحة مما يجري, وفوق هذا وذاك يعمل الإمام السيستاني على إيقاف ما ينجم عن ردود الفعل العاطفية لا الطائفية الصادرة عن

شيعة العراق، أو بعض الأحزاب الشيعية التي ترى في الرد أسلوباً ردعياً لممارسات الجماعات الطائفية والتكفيرية، وهو حين يمارس هذا الدور الديني والاسلامي والوطني والحضاري إنما يقف ضد مشروع للفتنة تسعى ذات الأطراف الطائفية لتثويره وإعلانه؛ لكي تدخل البلاد إلى أمد طويل في حروب إبادة وفوضى عارمة لن ينجو منها أحد.

٣- إن السيستاني حين يعمل في السياسة العراقية، ويدعو الحكومة إلى المزيد من الصبر والدعوة إلى المصالحة الوطنية، فهو لا يرتدي جلباباً غير جلبابه، كأن يعمل على النصح في وضح النهار، ويدعو المؤيدين والأنصار إلى التحريض وتوسيع دائرة الانتقام وطلب الثأر في الظلام.

وهذه سمة المرجعية الدينية المتوازنة التي ترعى مصالح العراقيين، وتسعى إلى إقامة نظام العدالة والمساواة والحرية إنها مرجعية للأمة، لا لطائفة أو فئة.

الوحدة الوطنية

شكلت الوحدة الوطنية العراقية ركناً أساسياً في رؤية الإمام وأولوياته ويومياته واهتماماته لما لها من تأثير في إحياء وجود الأمة وتعزيز حيويتها وصمام أمان في ممانعتها السياسية والاجتماعية.

وقد كان من اهتمام الإمام بالوحدة الوطنية اللقاءات المستمرة التي يجريها مع كبار الشخصيات القيادية في الدولة العراقية والفعالات العشائرية والحزبية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الفكر والصحافة والثقافة وعلماء الدين من مختلف الطوائف والمذاهب الإسلامية والأديان.

وفي سياق هذه الاهتمامات يمكن ملاحظة أهم النقاط الاستراتيجية التي يركز الامام عليها.

١- إن الوحدة الوطنية هي القاعدة التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي، ويجب الحفاظ عليها في ظل ظروف البلاد الاجتماعية والسياسية والأمنية الحرجة والصعبة.

٢- إن الشيعة والسنة هم الركن الأساسي في عملية بناء الدولة العراقية, وأي شرخ في العلاقة بين هاتين الطائفتين الإسلاميتين شرخ في بناء الدولة, ولا يمكن تحقيق أهداف الشعب العراقي في الحرية والسيادة الكاملة إلا عبر هاتين الطائفتين.

٣- إن الدولة العراقية هي ملك كافة أبناء العراق, وأي سياسة للانفراد بقيادة الدولة ستعيد الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد إلى إلى المربع الأول, أي مربع الارهاب والتفتيت والارباك وعدم القدرة على كبح جماح العمليات المسلحة التي تستهدف العراقيين؛ لهذا فإن دولة يشارك فيها الجميع على قدم المساواة هي الدولة الباقية والمستمرة, ولا حياة لدولة تستأثر فيها طائفة أو مجموعة سياسية أو كتلة بكامل أجهزة الدولة ونفوذها.

٤- إن الوضع العراقي بعد ٩ نيسان (٢٠٠٣) وظهور أحزاب وتيارات وتجمعات وتكتلات سياسية وحزبية ومليشيات مسلحة يستدعي بالضرورة وجود مرجعيات دينية هادئة ومتوازنة تكون فوق الميول الحزبية والاستقطابات السياسية, وقد ألزمت المرجعية الدينية في ضوء هذه القاعدة نفسها, بعدم الميل إلى حزب أو تيار أو كتلة سياسية, وإيماناً منها بأن الاصطفاف السياسي سبب رئيس من اسباب الاطاحة بالتوازن؛ ولهذا وقفت المرجعية ممثلة بالامام السيستاني على مسافة واحدة من الجميع, وتنظر بعين واحدة إلى كل المكونات, ولعل في هذا إشارة إلى كل أطراف العملية السياسية ومن هم خارج هذه العملية: من أن المرجعية الدينية جهة غير سياسية تابعة للدولة, بل هي سقف تلتقي عند كل الفعاليات.

٥- في كل اللقاءات التي جمعت الامام بالأطراف العشائرية والسياسية العراقية, كان الامام وما زال يتمنى على الجميع تأكيد وحدة العراقيين وعدم التفريط بعناصر هذه الوحدة, وذلك عبر الدعوة إلى انسجام القوى السياسية, والتوافق على مطالب العراقيين الواحدة المتمثلة بقيام الدولة العادلة, والتخلص من

لغة الصراعات الأهلية وتحقيق التوازن المطلوب في المجتمع العراقي الذي يعيش أوضاعاً أمنية وسياسية غير عادية.

والسيد بلقاءاته بشرائح المجتمع العراقي يطلب من الجميع أن لا ينغلقوا على مرجعية واحدة، ويرفعوا لافتاتها وصورها وعناوينها، الانفتاح على جميع المرجعيات الدينية؛ لأن المرجعية الدينية واحدة وإن تعددت أسماء مرجعياتها وشخصياتها، وما زالت دعوته لزواره من العشائر العراقية ماثلة، فقد دعا إلى أن يرفعوا صور المرجع الصدر والإمام الحكيم وبقية المرجعيات العراقية التي أدت دوراً اجتماعياً وسياسياً تاريخياً في حياة الشعب العراقي.

الانقسامات والدولة ... التطرف أولاً

يلفت القرآن الكريم والفكر الإسلامي النظر إلى خطر انقسامات التدين، وينهي عن جبروت التعصب والطغيان في الدين، وعلى مدار أكثر الآيات يحذر القرآن العواطف الدينية لأغراض لا تمت إلى جوهر الروح الدينية بصلة، حتى قيل: إن أعظم آية في كتاب الله سبحانه وتعالى هي آية الاستقامة، فلا إيمان لمؤمن من غير الاستقامة، على خط اتصال العقيدة الدينية بكامل منظومة الأخلاق فيها.

كذلك ربما نحصي جميع التجاوزات عن الاستقامة في الدين وعن الوسطية في التدين، فنسمي تلك التجاوزات بالتطرف الديني؛ لتبرز من خلاله أسوأ حالات الانفصال بين قول المؤمن وفعله، وهنا ربما نختصر الحلول لمشكلات هذا التطرف وتحدياته بتصويبه على جادة الاستقامة في الدين، وعلى نهج الوسطية في التدين.

أمريكا مصدر العنف والارهاب في العراق والعالم

غير أن السؤال: أين هو هذا التطرف الذي لا نراه إلا في نتائجه وأشباهه، ولا سيما أن أخطر الخطر ألا يقتصر سوء فهم النصوص الدينية في التطرف الديني، فيتعدى بتجاوزاته تجريح الآخرين في معتقداتهم، وتكفيرهم تكفيراً يستبيح سفك دمائهم؛ لمجرد اختلافهم عنه فيما يرى ويعتقد أنه الدين الصحيح.

وإذا كان التطرف مستنداً على فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن اجماع فقهاء المسلمين لا يجيز استخدام العنف الذي يستتبع الضرر والاضرار والمفسدة، التي تصيب الناس افراداً ومجتمعات، ولا يختلف فقيهان على معنى الضرر والمفسدة فلا تقتصر على الأمر والنهي، بل تشمل كل ضرر ومفسدة تقع على الغير بمعزل عن هويته الدينية والسياسية، ويأتي حريم تطرف العنف في كل ما يستلزم الإضرار السياسي الذي يشوه سمعة المسلمين، وفي كل ما يثير الفتن باسم الدين، وفي كل ما يخل باستقرار النظام العام للحياة، ويكفي في تحريم ذلك مجرد الاحتمال في تأثير فعله في شيء من المفساد بملاحظة أن قاعدة لا ضرر ولا ضرار حاکمة على أدلة جميع الأحكام الأولية بما فيها أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وعندي أن الأمر بالمعروف يجب أن يتم بالمعروف بمقتضى الأدب القرآني في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، كذلك لا يجوز النهي عن المنكر بالمنكر، أو باستخدام منكر مثله، ويبدو لي أن اختلافات بعض الفقه الاسلامي حول مشروعية العنف المسلح وعدم مشروعيته قد تناقض على نفسه؛
لأمور:

أحدهما: صدام النصوص فيما بينها، وانتشار الأحداث الموضوعية،
وافتقارنا إلى منهج موحد في علوم الحديث والرواية.

وثانيهما: اختلال التوازن عند بعض الفقهاء في ربط فقه الشريعة بالأخلاق.

وثالثهما: اختلال التوازن عند بعض الفقهاء في ربط فقه الشريعة بالأخلاق.

وفي هذه الإضاءة فإن التطرف الديني يندرج وفق المصطلحات القرآنية في أبواب اللغو والتأثير والهمز والعدوان، وسواها من كبائر ما نهى الله في كتابه الكريم، ومن أخطر الخطر على جوهر الدين وقيمه أن يشتري انغلاق التطرف وعصبياته على منظمة أو حركة تؤمن بوجود فرض إيمانها المغلق على الآخرين بقوة القهر والسلاح كما شهدناه منذ مطلع الاسلام الأول بنزوع الخوارج إلى

تأجيج بؤر الجهالات الاسلامية بمثل هذا التطرف المتعصب لدينه الذي لا يكاد يعرف عنه شيء.

إن دراسة التطرف الديني لا يجدر بها في المعاصر الراهن أن تبحث كظاهرة أخطأت سواء السبيل عن طريقة فهم الدين ووعي التدين، وإنما يجب أن تدرس في واقع مشاريع الاحتلال الجديد لبلادنا العربية والاسلامية كظاهرة يغذيها الاحتلال، ويتغذى منها بتضليل يرى في التطرف الديني والارهاب الديني ذريعة إلى شرعنة أطماع الاحتلال نفسه في مخططات ما يسميه بالحروب الاستباقية أو الحروب العادلة، ولعل في ذلك ما يفسر لنا وتيرة التقارب والتباعد بين الإدارة الأمريكية وحركات التطرف الديني بشتى قواها واتجاهاتها، فهي قريبة من البيت الأبيض في واضحة النهار إبان قلقلات الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، وهي قريبة منه من وراء ستار ابتغاء عن بعد لتغيير وجه الشرق الأوسط الجديد، فيما تسميه جرأة الاحتلال الأمريكي بالفوضى البناء التي تشطح في كل جهات العروبة والاسلام بتلك الأوساخ الشائثة من صناعات الفتن الدينية على أرضنا المباركة، وبذلك نتبين أبعاد التطرف الديني في بؤرتين:

إحدهما: بؤرة الجهل بالدين، وهي مشكلة تربوية اجتماعية يجب أن نتصدى لها في إطار الأبحاث والدراسات لمعالجتها معالجة علمية من داخل مؤسساتنا الدينية ومرجعياتها بعيداً عن منطق مواجهة التطرف بالتطرف.

والأخرى بؤرة استغلال الأجنبي لشبكات التطرف الديني المارق عن اجماع جميع المذاهب الاسلامية دون استثناء، وهي مشكلة أمنية يجب أن تدرس وتضبط من داخل المؤسسات الأمنية بعيداً عن ردات الفعل التي تفاقم المشكلة، وتسد عليها منافذ المعالجة، ولا سيما مع خلط بعض الأنظمة العربية والاسلامية لمشكلة التطرف وإشكالات التدين، فإذا كان التطرف نمطاً سلبياً من أنماط التدين فلا يسوغ للنظام العربي أن يواجه خطر التطرف على أن الدين هو المسؤول الأول عن بروز هذا الخطر.

وهاهنا تأتي أهمية القانون الذي يقاضي استخدام العنف الديني والعنف السياسي في حسم أي خلاف ديني أو سياسي.

هنا ألفت من وراء ذلك إلى ضرورة معالجة أسباب التطرف كله دينياً كان أو علمانياً، ولكي لا تلبس وقائع التطرف - بين عوامله الداخلية سياسياً وديناً وقصدياً، وبين عوامله الخارجية الواضحة فيما يضمه الاحتلال من إشعال الفتنة الدينية على أرض منابت الأديان التوحيدية - يجب أن يضطلع الجميع دولة ومجتمعاً ومؤسسات دينية بمهمات التعاون على توفير أفضل الضمانات التي تحمي اجتماع التعددية الدينية من كل ما يهدد سلام العيش المشترك؛ لندرك من موقع المسؤولية المشتركة أن سلام وحدتنا الوطنية هو الشرط الموضوعي لإنجاز إرادة الوحدة بكل ما في هويتنا الدينية من كنوز الوحدة والتوحيد، وعليها نمضي إلى طريق النهوض والتقدم، ولقد تم التأكيد كثيراً لعوامل التطرف الديني وأسبابه، غير أننا لم نكتب بعد سطرًا واحدًا في نقد الذات عن عوامل إخفاقنا في رد التطرف إلى صوابه، وأخشى ما أخشاه أن تكون عوامل هذا الإخفاق قصوراً ذاتياً في العقل العربي المقيد بأغلال ما نراه وما لا نراه من أشباح التطرف، وكأننا لا نرى من مشكلة التطرف إلا اشباحها، وما أشبه أغلال هذا العقل بتلك الصورة التي عرضها معاصر من أئمة الفكر الفلسفي عن مشهد الكهف المشهور في التشبيه الذي قدمه أفلاطون؛ ليصور به أولئك الذين يديرون ظهورهم إلى الحقائق قانعين بأن يروا ظلالها معكوسة على جدار الكهف الذي سجنوا أنفسهم فيه، فهو كهف مفتوح على الطريق العام، وتلقي بظلالها خلال فتحة الكهف؛ لتسقط على الجدار الخلفي من الكهف، فلا يرى ساكنوه من تلك الحقائق إلا ظلالها وأشباحها.

ومع غياب المراكز البحثية بل مع انغلاق مراكزنا البحثية عن بعضها البعض، شاعت بيننا مشكلات التطرف الديني شيوعاً يراه البعض من مشكلات المرجعيات الدينية، ويراه آخرون من مشكلات الدولة ورجالها الأمنية، وفي خضم هذه الازدواجية ندعو من هذا الكتاب الذي يناقش الدولة إلى مناقشة واقع التطرف الديني بجميع أشكاله وأبعاده في إطاره الديني وإطاره الأمني؛ لنقف من وراء

ذلك على المعايير الضابطة لحدود التطرف ومعناه, فلا تنبهم علينا هذه الظاهرة بين منكر لها أو مسوّق لأخطائها القاتلة, وإذن لا بد أن تجيء من ذمة المعالجة لظاهرة التطرف الديني بمنظور يحمي فكر الوحدة وفقه التماسك وثقافة الوقوف ضد ظاهرة التطرف من كل شائبة تصادر حقنا في الدفاع عن الأرض والوطن والكرامة, وتلك هي بعض مخططات الآخرين الرامية إلى تزوير هذا الحق المقدس في فلسطين ولبنان والعراق, الأمر الذي يفسر تهرب الإدارة الأمريكية من تعريف مصطلح الإرهاب والإرهابيين.

فما الذي يجعل دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن تعريف مصطلح الإرهاب؟

بل ما الذي يجعلها تحاصر إرهاب ردادات الفعل دون أن تتقدم خطوة واحدة في بحوثها عن إرهاب الفعل واستفزازيته, ليصل بها الأمر إلى تزوير القوانين الدولية ذات الصلة باستخدام العنف المسلح ومسوغاته لتحرم شعوب العالم من خلال منهجها الماضي بازدواجية المعايير إلى حرمانها من أبسط معايير حقوق الدفاع عن الأرض والشرف والكرامة؟ وما من شك في أن صمت العالم عن فظاظة هذه المغالطات الأمريكية في مصطلح معنى الإرهاب سيهدد الحضارة الإنسانية بأخطر وأبشع برنامج إمبراطوري لتزييف منظومة القيم الأخلاقية, لينتهي تصاعد هذا التشويه لا إلى تحطيم مرجعية العدالة في ميزان القانون الدولي فحسب, بل إلى تحطيم مرجعية العقل البشري نفسه.

من هنا كان العامل الأخلاقي ولا يزال عائقاً أمام تحديد الفواصل الموضوعية لقضية الارهاب والارهاب المضاد, وبذلك فإن انخراط بعض الأنظمة العربية في مهمات مكافحة الارهاب قبل انقشاع الرؤية لوعي مفهوماته النسبية من شأنه تفجير مشكلات جديدة داخل النسيج الاجتماعي لتلك الأنظمة المخدوعة والمدعورة من إرهاب الدولة الأمريكية.

والسؤال: إذا كانت موسوعة علم العلاقات الدولية تعرف الارهاب بنشاطات تقوم بها الدولة أو غير الدولة, ويتم فيها استخدام العنف بقصد تحقيق

أهداف سياسية محدودة، فما معنى أن يعتمد بعض العرب إلى استثناء الدولة الأمريكية كراعية كبرى لإرهاب الاحتلال في فلسطين والعراق وأفغانستان؟! فلم نلتفت إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في توقيعه على على مكافحة الارهاب قد استند في نهجه على مدلول الارهاب بعد اختزال تعريفه الوارد في معاهدة السادس عشر من نوفمبر عام (١٩٣٧)، وهي المعاهدة الدولية التي قفزت بتعريف الارهاب على جميع القواميس الفرنسية والإنكليزية والإسبانية، لتحصر مفهومه - بسبب بعض الملاحظات السياسية والتاريخية - بأنه العمل الاجرامي الموجه ضد الدولة؛ وذلك لمواجهة ظاهرة الاغتيالات السياسية التي كانت سائدة عشية الحرب العالمية.

وعلى هذا الاختزال ستظهر أصابع الفيتو الأمريكي ضد اي قرار يدين إرهاب الدولة الصهيونية في فلسطين، وبالرغم من اعتراف الأمم المتحدة بمشروعية حركات المقاومة المناهضة للاحتلال، إلا أن ما يسمى بالمجتمع الدولي - وبحكم نزعاته الاستعمارية - يعتمد دائماً إلى تحريف وتأويل وتزوير القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، لأغراضه السياسية المفضوحة، فهل نعي ضرورة نقد المعيارية لجميع المواقف والأنشطة المستترة تحت غطاء ما يسمى بالشرعية الدولية التي اشتركت مع العدوان الإسرائيلي في واضحة تموز؛ لتدمير لبنان بأبشع ما يكون باستخدام القوة والعنف؟!!

ومن المفارقات الساخرة أن تعريف الارهاب بحسب وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية يتسع ليشمل مجرد التفكير في اضعاف النظام الدولي، وفي مضامين هذا التعريف وجوف إضفاء الشرعية على كل عمل عسكري أمريكي ومباركته بما في ذلك تسويق المبررات القانونية لاحتلال أي دولة تحت شعار قانون مكافحة الإرهاب.

وإذا كان التحريف الغربي لكلمة الإرهاب لغة هو التهديد باستخدام القلق الناجم عن العنف غير الاعتيادي كماآرب سياسية، فإن الادارة الأمريكية هي إدارة ايدولوجية تستخدم التهديد والتخويف والترجيع لإثارة الرعب لدى كل دولة أو

أمة أو ثقافة أو دين لا تستجيب لمطامع هذه العولمة الأمريكية؛ وبذلك فإن لغم التعريف الأمريكي لظاهرة الارهاب ومكافحته في حال انفجاره سيقضى على كامل القواعد القانونية الدولية، وإلغاء ثوابتها بدءاً من إلغاء مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مروراً بإلغاء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وصولاً إلى إلغاء مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، فهل انتبه العالم إلى أن القوة الأمريكية في اللحظة التي بلورت أخطر تعريف ديكتاتوري للإرهاب قد أعلنت موت الأمم المتحدة ونهاية عصر القانون الدولي بصريح خطاب الرئيس الأمريكي يوم إعلان الغضب على العالم كله بقوله: <ينبغي الآن لكل أمة في أي مكان أن تتخذ قراراً، هو: إما أن تكون معنا، وأما تكون مع الارهاب> وما كان للرئيس الأمريكي أن ينجح في تضليل العالم لولا بعض حركات التطرف الإسلامي التي أفرغت مضمون المقاومة من معناها، وغداً سيكشف التاريخ عن وثائقه فاضحاً صلة العنف الإسلامي بأجهزة الدوائر الأمريكية نفسها.

وبوسع الباحث في ملفات البوسنة وكوسوفو والشيشان وأفغانستان والعراق أن يربط بين خيوط السياسة الأمريكية وشبكات التطرف الإسلامي؛ لاختلاق بؤرة الصراع المفتوحة ضد العروبة والإسلام.

دولة الصدر وإمارة هارون الرشيد

لعلها كانت الأيام الأخيرة التي يلتقي فيها الشهيد محمد باقر الصدر طلابه في الحوزة العلمية بالنجف، فقد وضع الإمام في دائرة الاستهداف والنار، وتحول الحصار والتضييق إلى اللون المفضل لأجهزة السلطة التي صدرت لها الأوامر بتنفيذ الحصار.

كان صوته يودع دنيا مختلفة عن الدنيا التي يعيشها الناس العاديون، كانت الدنيا في رؤية الصدر مرحلة يعيشها المفكر كدحاً مستمراً، ودفاعاً عن المحرومين من أبناء شعبه، وإنتاجاً عبقرياً لمفاهيم الحرية والسيادة واستعادة الإسلام نظاماً للحياة، لقد كان صوته وهو يلقي آخر محاضرة في النجف ظاهرة فكرية لا صوتية للفصل بين عالمين وزمنين: عالم الدولة المحمدية المنفتحة على

كلمات الدعوة ونور السماء وهبوط الملائكة واستقرار مفاهيم الخير وأمن الناس، وعالم الامبراطوريات المسرفة الفاسدة القاتلة المفرطة بالحقوق والحريات والكرامات.

ولعله في كلماته وضع الحد الفاصل بين العالمين: عالم الإسلام والحرية وقيام دولة المواطنة، وعالم هارون الرشيد ودولته المحتملة للكرامات المفرطة بخصوصيات المواطنة في الاسلام.

(ماذا لو عرضت علينا دنيا هارون الرشيد)؟

يضع الإمام تصوراً قائماً على القرآنية المحضنة لقراءة الدولة، ويتعاطى معها كما تعاطت النصوص المقدسة الواردة في القرآن مبتعداً عن التفسيرات غير القادرة على استيعاب القيم الناهضة، ويقرر:

١- إن القرآن الكريم هو مصدر السلطات في دولة يراد لها أن تنتج إنساناً قادراً على تأدية دور الخليفة الرشيد، إن دوراً مثل هذا يستدعي بالضرورة اعداداً روحياً ونفسياً يقوده إلى إدارة جهاز الدولة، وإلا فقدت الدولة واحداً من أهم اسباب قيامها الشرعي، إن الانسان في فكر الإمام الصدر هو الحاضنة الحقيقية لتلقي الوحي الرباني، وبإمكانه بالكلمات الربانية أن يعكس أبهى مظاهر النصوص المقدسة في الحياة، وفي العمق منها تعاطيه مع مفهوم الدولة.

٢- إن الظاهرة السياسية لا تعني ممارسة المفساد، وحرمان الأمة من التمتع بالحقوق والحريات التي كفلها الإسلام في تشريعاته، وما ورد في السنة الرسولية الطاهرة، وما زخرت به المدرسة المعصومة للأئمة X.

وما جرى على تجربة (الاسلام) كان حالة جاهلية شكلت باستمرار العدوان الأهم على روح الشريعة الإسلامية، وروح النصوص الإسلامية وعدواناً على القرآن ودستوره ونظامه الرباني.

لهذا حين أشار الإمام إلى دنيا هارون الرشيد دعا إلى العودة إلى الشريعة بإعادة النظام المغصوب إلى الأمة، مع ممارسة الأمة لكامل حقها ودورها المجيد في المشروع الاسلامي الاجتماعي والسياسي في الدولة، وهارون الرشيد في

كلمات الإمام الصدر هو الحاكم المغتصب, وليس بالضرورة شخص هارون الرشيد.

٣- أن الخراج في الدولة الاسلامية ملك مشاع للأمة, وليس صولجاناً بيد السلطة الطامعة, ومن حق الدولة الاسلامية أن تستثمر هذا الخراج (مصادر الثروة الوطنية) في مشاريع التنمية, ولكن ليس من حق الحكومة أن تحول مصدر التنمية إلى جيوبها المفتوحة على جيوب الأسرة والعشيرة والأبناء وأبناء الأبناء.

لعل الامام الصدر هنا لم يكن يقصد جانب الدولة وهي تقبض على مصادر الخراج في الاسلام وحسب, بل كان (كما اعتاد الصدر أن تكون كلماته) يقصد كل من يمارس الظاهرة الهارونية, سواء في الدولة, أو أي موقع ديني, أو سياسي, إن هارون الرشيد كان يتعاطى الخراج, وكان ظاهرياً (خليفة) للمسلمين, ويحكم باسم الله والشريعة الاسلامية, وتدان له الرقاب, وكذا الذين يتعاطون المال والثروة ومصادر الخراج الإسلامي من مواقعهم في جباية الخمس والزكاة.

إن محمد باقر محمد الصدر اتخذ كما يبدو من هارون الرشيد مثلاً للحفر في ابعديات التراث الاسلامي؛ للتحذير من نمو ظاهرة الاستلاب والاستحواذ والهيمنة وامتصاص أموال الناس بالباطل باسم الاسلام.

٤- الشيء اللافت في الكلمات الأخيرة للإمام الصدر, بكاؤه الشديد, وهو يلقي محاضراته عن الدنيا, وتحذيره من قيام دولة هارون الرشيد على يد احد أبناء الحوزة العلمية, أو أن تستشري الظاهرة الهارونية في الأوساط الدينية؛ لأن الملك واحد, وإن تعددت أسبابه ومهامه وأشكاله, سواء كان في دولة وبلاط ومؤسسات وجباية أموال وشرطة وقرارات قيادية, أو في موقع ديني بارز.

هل كان الإمام الصدر يبكي على سقوط دولة هارون الرشيد وعلى نهاية الحقبة العباسية؟! وهي واحدة من أسوأ حقب التاريخ العربي والاسلامي, أو أن الصدر كان يتلمس أخطار تسلل الظاهرة الهارونية إلى موقع جباية المال واستئثار البعض به بعيداً عن استثماره في تكريس حق المواطنة في الاسلام, وكفاية المشاريع الاسلامية ورعاية الأمة والاهتمام بقضاياها المصيرية؟

من المؤكد أن الإمام كان شديد التأثير بما كان يرى، فالواقع الاسلامي لم يكن واقعاً محمدياً صرفاً، وما كان يطمح إليه قبيل استشهاده لم يكن يراه متحققاً في المؤسسة المشرفة على قضايا الاهتمام بالأمة، كذلك بعضاً من طلبته والمتمسكين بالنهج الاسلامي ومن الأتباع. ليعلن عن احتجاجه الصارخ من وجود (هارون الرشيد).

لقد كانت محاضراته عن (الدنيا) آخر احتجاج على بروز الطبقة المتوحشة في بعض مواقع القيادة والتصدي، في محاولة أخيرة لفك الارتباط بين دولة هارون الرشيد والدولة المفترضة للإسلام.

٥- يقرر السيد الصدر أن (الدولة) في الإسلام نتاج فكر متوقد ونخبة حريصة على قيام النظام الاجتماعي القرآني الحر، وليست بالضرورة حالة تقررها طبقة سياسية أو دينية في المجتمع الذي تنمو فيه القيم والأفكار السياسية، بدليل بكائه في لحظات عمره الأخيرة، فلو كانت الحياة الدينية والسياسية أيامذاك قادرة على انتاج وإشاعة فكر الدولة، لما استدعى حضوره لجامع الهندي وإلقاءه محاضرة (الدنيا).

هنا وفي تلك اللحظات يتحد الإمامان الخميني في (جنة الزهراء) والصدر في جامع الهندي للتعبير عن هموم انتفاضة الفقه الاسلامي المتحرر من أسر القيود التقليدية، فالأول ينفذ الغبار الكثيف عن مشهد الدولة (الترايبية) القادرة على الاستجابة لمتطلبات الحياة الإنسانية، وهو في لجة الحصار والرصاص ونار السلطة، والثاني ينطلق من (الهندي) إلى جنة الزهراء؛ لاعلان الدولة الترايبية.

٦- والسؤال الأغرب هو: لما اختار هذان الإمامان (الخميني والصدر) (الجامع لاعلان الاحتجاج وضرورة قيام الحكومة الاسلامية؟ الأول يرفض دنيا هارون الرشيد وسيادة رؤيتها في الحياة القيادية والفردية في مجتمع الحوزة، والثاني ينظر بوضوح فقهي فريد لمعالم الدولة الاسلامية؟

إن النجف بما تتضمنه من خصوصية حضارية وموقع أعلى للفتوى والاجتهاد تمثل مسرح الاعلان عن القيم الكبيرة, ومن النجف سيكون مفتاح كل الفكار التي تدعو إلى سيادة النظرية الاسلامية.

إن الإمام الخميني بمحاضراته في الدولة الاسلامية والسيد الصدر بثروته الفقهية والفلسفية أعطيا للنجف كمكانة وكمعطي في علاقة الفقه بالحياة المساحة التي تؤهلها لممارسة نشاط أساسي في الحياة الاسلامية, ولعل ما تشهده هذه الحاضرة في الحياة العراقية اليوم يعود إلى دورها التاريخي هذا.

لقد مرت الدولة الاسلامية في إيران من النجف, وكانت النجف حاضنة فكر الثورة الخمينية, فيما لا يزال صوت الصدر المحذّر من دنيا هارون الرشيد يعمق صلة هذه المدينة بدورها, ويؤصل مركزية وجودها الحي على مر العصور.